كينونة اللغة العربية

تأليف الشيخ الدكتور

عبد الفتاح بدوي

من كبار علماء الأزهر (ت ١٩٤٨م)

تقديم

أ.د/ إبراهيم صلاح الهدهد

رئيس جامعة الأزهر - سابقًا

عضو مجمع البحوث الإسلامية

الأزهر

مجلة إسلامية شهرية يصدرها مجمع البحوث الإسلامية
تأسست عام ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١م

رئيس التحرير
أ.د محمود حمدي زقزوق

مجلس التحرير
أ.د إبراهيم الهدهد أ.د عبد الفتاح العواري أ.د عبد المنعم فؤاد

مدير التحرير
أ. محمود الفشني

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أ.د/ إبراهيم صلاح الهدهد

رئيس جامعة الأزهر سابقا

الشيخ عبد الفتاح بدوي

إنه العالم الفذ، صاحب الرؤية الثاقبة في كثير من مسائل العلم، دَرّس في كلية اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائها وافتتاح الدراسة بها بحي البراموني بشبرا عام ١٩٣٣م حتى لقي ربه عام ١٩٤٨م، كما كان خطيبًا مفوها.

حياته:

على الرغم من أن العالم الجليل من أبناء قريتنا طحلة – بنها – قليوبية إلا أن ذريته لا تقيم في القرية، وقد توفي أولاده جميعًا عدا واحدة منهن (اسمها فراديس) تقيم في المعادي بالقاهرة، وهي طاعنة في السن؛ فقد تجاوزت الثمانين عامًا، ويصعب الاتصال بها للوقوف على معلومات عن حياته، ولكننا قد لجأنا إلى أقاربه، مثل الأستاذ الدكتور سامي محمد رجب مندور عطية بدوي، الأستاذ بكلية اللغات والترجمة وغيره، وانتهينا إلى بعض هذه الإشارات.

مولده وذريته:

هو المرحوم/ عبد الفتاح علي بدوي، وُلد –رحمه الله– بقرية طحلة –مركز بنها– قليوبية، عام ١٨٩٨م، ولقد كان –رحمه

الله- كثير الذرية فقد رزق بولدين (عادل) وكان طبيبا ظل يرقى حتى صار مديرًا عاما لمستشفى كفر الشيخ العام، و(محمد) وكان من أعضاء الهيئة المعاونة بكلية الزراعة جامعة الأزهر تعثر في دراسته لظروف صحية، وتوفي إلى رحمة الله، وله من البنات ست اختار أسماءهن بعناية دالة على حبه العربيةَ وعشقِها، انظر (عواطف - لميس - احتشام - كمالات - فراديس - منن).

تدرجه العلمي والوظيفي:

رحل مع والده حيث كان يعمل بمدينة الإسكندرية، والتحق بمعهد الإسكندرية الأزهري، وعمل بعد تخرجه في المعاهد الدينية، وآخرُ ما عمل به من المعاهد معهد الإسكندرية، ثم حصل على شهادة الدكتوراه الملكية عام ١٩٢٩م، وعمل مدرسًا بكلية اللغة العربية بالقاهرة بعد صدور القرار الملكي بإنشائها عام ١٩٢٩م، ثم افتتاحها عام ١٩٣٣م، وقد عمل مع كثير من كبار أهل العلم من أمثال الشيخ إبراهيم حمروش أول شيخ لكلية اللغة العربية عام ١٩٣٣م، بحي البراموني آنذاك، والشيخ إبراهيم الجبالي، والشيخ حامد محيسن، وقد ورد اسمه ضمن أعلام الكلية في افتتاحية مجلة الكلية في احتفالها بعيدها الماسي عام ٢٠٠٢م.[1]

ومن تلاميذه فضيلة الإمام الشيخ محمد متولي الشعراوي، والأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، والأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبد الرازق البسيوني، وقد حدثني -رحمه

(١) ينظر افتتاحية حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ٢٠٠٢م، ص هـ.

الله- أن الشيخ عبد الفتاح بدوي كان قديرًا، وكانوا يسألونه عند توزيع الجدول الدراسي من كل عام: ماذا تريد من المواد؟ فيقول: ما يتركه الزملاء أدرِّسه، وقد ناقش المرحوم أ.د/ يوسف أبو العلا الجرشة في رسالته، وكانت المناقشة في رواق من أروقة الأزهر الشريف، وقد حدثني أنه زاره في بيته بغمرة آنذاك لتسليمه نسخة من الرسالة، فأعطاه بعضًا من الحلوى (شيكولاتة) وقال له: ضعْ هذا أمام لجنة المناقشة، فأنا أعلم أنك لا تقدر على شراء مثل ذلك، وليتني كنتُ استزدتُ من سؤال مشايخنا هؤلاء عنه، لكن هذا من الفوت الذي لا يدرك فلم يبق أحد الآن في الكلية ممن تتلمذ على يديه.

غزارة علمه:

كان -رحمه الله- واسع الاطلاع، متنوع المعارف، وقد ذكر أنه تصادق منذ تخرج في المعاهد الدينية هو والمستشرق المسيو (هنري جيرار) وقد تعلم الفرنسية والعبرية لحاجةِ بحثه إليهما، وقد طالع كثيرًا من الكتب المترجمة لأمثالَ (جوستاف لوبون) و(سبنسر) و(أدمون) كما طالع كثيرًا من الكتب عن اللغة الفرنسية والعبرية، وطالع علم الشرقيين من أمثال: (جبر دومط) والبستاني وحفني ناصف وغيرهم.[٢]

(٢) ينظر: كينونة اللغة العربية ص٢ عبد الفتاح بدوي (دكتوراه ملكية) ط: مطبعة التقدم ١٩٢٩م.

الشيخ عبد الفتاح بدوي وجهاده العلمي:

أولاً: الشيخ وعلم العروض:

ربما يكون ما لدينا عن ذلك قليل، لكنه دال على أن الشيخ -رحمه الله- كان ذا آراء متميزة قائمة على دعائم من الأدلة، وبالبحث تبين أن للشيخ كتابًا في العروض والقوافي، لكننا لا نملك منه نسخة، ولا يوجد منه نسخة في مكتبة الكلية، غير أننا سنورد مقتبسات من كتابه (العروض والقوافي) ربما تكون هادية إلى سِواها، وقد رجع إليه المرحوم أ.د/ محمد عبد المنعم خفاجي في كتابه (البناء الفني للقصيدة العربية):

الموضوع الأول: يقول فيه: «هذا ويجعل الأستاذ عبد الفتاح بدوي بحر المجتثّ من المتقارب فمثل الشاهد المشهور:

البطن منها خميص والوجه مثل الهلال

وزنه هو: فعولن فعولن فعولن مرتين، فهو من الوافر المجزوء، وصدره وعجزه دخلهما القطع»، وقد أثبت د/ خفاجي في الحاشية: راجع صـ١٧ العروض والقوافي لعبد الفتاح بدوي».[٣]

الموضع الثاني: يقول فيه: «وينقد الأستاذ عبد الفتاح بدوي في كتابه (العروض والقوافي) نظام استخراج البحور من الدوائر، وتحكُّم هذه الدوائر في كل شيء، وكما يقول: سيقولون الدائرة ولا شيء، فماذا عسى أن تكون الدائرة على

(٣) البناء الفني للقصيدة العربية، د/ محمد عبد المنعم خفاجي ٣٢١، ط: دار الطباعة المحمدية، دون تاريخ.

الظالمين دائرة السوء...إلخ»، وقد أثبت د/ خفاجي في الحاشية راجع صـ١١٥ وما بعدها للأستاذ عبد الفتاح بدوي.[٤]

الموضع الثالث: يقول فيه: «وينقد الأستاذ عبد الفتاح بدوي صنيع الخليل من جعل (فعولن) أصلًا لـ(فاعلن) وجعل الأمر على العكس، وأن (فاعلن) هي الأصل لفعولن، وجعل بحر المتدارك هو أصل الأوزان العربية، ومنه تفرَّعت»، وقد أثبت د/ خفاجي في الحاشية صـ٢٤ العروض والقوافي، عبد الفتاح بدوي.[٥]

والظاهر أن هذا الكتاب كان ذائع الصيت في زمانه، فقد أورد المرحوم الأستاذ/ كامل السيد شاهين في كتابه (اللباب في العروض والقوافي) المقرر على المرحلة الثانوية في المعاهد الدينية منذ عشرات السنين أورد رأيًا للمرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي حيث يقول: «جرى العروضيون على أن يزيدوا ما تركَّب من حرفين متحركين نحو (لِمَ) بكسر اللام وفتح الميم، أنكرها المحققون من القدماء كالدمنهوري في حاشيته الكبرى، كما أنكرها كثير من المُحدَثين كالمرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي، وينبغي أن يعد مثلها ما تركب من حركتين بينهما سكون؛ لأنه لا يوقف على متحرك فلا تتم به وحدة صوتية، والعروضيون يسمون ذلك وتدًا مفروقًا مثل: (نِعْمَ، قَرْنُ)، والذي دعاهم لاعتبارها حكم الدوائر، والدوائر

(٤) السابق ٣٧١.

(٥) السابق ٣٧١.

محـضُ فروضٍ لا ينبني عليها شـيء من العلـم، كما جرى عليه الدمامينـي فيِّ شـرح الرامزة وبعض المُحدَثين كالشـيخ بدوي والتنوخي وغيرهما»[٦]، وواضح من هذه الاقتباسات أن الشيخ كان ذا رأي فيما يقرأ ويعرض، وأنه كان بمناقشة الآراء حفيًا.

ثانيًا: الشيخ عبد الفتاح بدوي وقضية الأضداد في اللغة:

الشيخ عبد الفتاح بدوي ممن ينكر القول بالأضداد في اللغة العربية، والظاهر أنه كتب في ذلك مقالًا مسهبًا في تعليقه على مقالة دائرة المعارف الإسـلامية التي كتبها المستشـرق فيل ثم نقلت هذه الآراء في مجلة اللسـان العربي مج ٨ يناير ١٩٧١م، فـي الصفحات ٩٦، ٩٧ ونقل عنها الدكتور توفيق شـاهين في كتابه (المشـترك اللفظي) ط: وهبة ١٩٨٠م، وقد يكون ذلك نقلًا عن كتـاب د/ يعقوب بكر (نصوص في اللغة) ٢/ ١١١ وقد ورد هذا النقل في ثلاثة مواضع من كتابه:

الموضع الأول: يعرض د/ توفيق شـاهين لقضية الأضداد، ويبيـن أنها ظاهرة موجودة في كثيـر من اللغات ثم نقل عن د/ ربحي كمال مقارنـات للأضداد في اللغة العربية وفي غيرها من مثل: (أمر) فهي في العبرية بمعنى: قال، وظن، وأيقن، و(ظن) في العربية بمعنى الشك واليقين، وفي العبرية (آز) ظرف زمان للماضي والحاضر والمستقبل، ويقابلها في العربية (إذ وإذا)، وعلق د/ توفيق شاهين على ذلك قائلا: «ولعل فيما ذكرناه من

(٦) اللباب ص١٨ تأليف الأستاذ/ كامل السيد شاهين، ط: المعاهد الأزهرية ٢٠٠٥م.

كتاب الدكتور ربحي كمال وغيره ما يمنع من سخرية الأستاذ حسين محمد الذي كتب مُنكرًا الأضداد في اللغة العربية، وابتسامة رثاء لبعض الأمثلة التي ذكرها قطرب شيخ المؤلفين في الأضداد، وكان أشد منه في السخرية وابتسامة الإشفاق والتشدد في إنكار الأضداد الأستاذ عبد الفتاح بدوي الذي باهل ويباهل بأنه لا أضداد في العربية، ونحن الذين نباهله بأن في العربية أضدادًا، كما في أخواتها»[٧].

الموضع الثاني: ذكر اسمه وهو يورد حجج الرافضين للأضداد فقال: والأستاذ عبد الفتاح بدوي أشد الرافضين للأضداد، وإذا كان ابن درستويه اعترف بالأضداد على قلة، فإن الأستاذ عبد الفتاح بدوي يعلن: إننا لنتحدى الذين يزعمون أن في اللغة أضدادًا ونباهلهم بجميع كلمات اللغة العربية أن يأتونا بلفظ واحد له معنيان متقابلان بوضع واحد، فإن لم يفعلوا -ولن يفعلوا- فليس في اللغة تضاد[٨].

الموضع الثالث: ذكر د/ توفيق شاهين -وهو يتحدث عن مؤيدي الأضداد- أن الشيخ عبد الفتاح بدوي رد على ابن الأنباري في تأييده الأضداد والأستاذ عبد الفتاح بدوي يرى في رد ابن الأنباري دليلا على نفي الأضداد، وهذا من أعجب العجب يقول: إن القرائن توضح المراد، فكان هذا تسليمًا حقًا بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة؛ لأن الاعتماد على القرائن ليس من

---

(٧) ينظر المشترك اللفظي ص ١٤٧، د/ توفيق شاهين، ط: مكتبة وهبة، ١٩٨٠م.

(٨) السابق: ١٧٢.

طبيعة اللغات في سذاجتها، وإنما هو طور آخر فوق ذلك[٩].

يقول أحد الباحثين: وقد أشار المستشرق (فيل) إلى أن هناك مَن تَزيَّد في ذكر عدد الأضداد، ويقصد بعض اللغويين الذين أدخلوا فيها كلمات مثل: الكأس للشراب والإناء، ومثل إن التي للإثبات والنفي وغيرها، هذا رأي (فيل) لكن عبد الفتاح بدوي تحامل على اللغويين العرب، واتهمهم بالخلط والتزيد وتحداهم أن يأتوا ولو بكلمة واحدة من الأضداد، لكن ما الأسس التي اعتمد عليها في رفضه للأضداد؟ لقد ردد حجج ابن درستويه، وقام بتفسير بعض الأضداد، واستنادًا إلى تفسيرها ادعى أنها لم تكن أصلا تفيد معاني متضادة، إذن هو يثبت وجودها، ولكنه يعتقد أن ضديتها لم تكن الأصل. ابن درستويه وبدوي وقعا في فهم خاطئ للغة؛ لأنهما يعتقدان أن هناك مَن يقول بأن كلمات الأضداد موضوعة من الأصل متضادة المعاني، وهذا ما لا يقره علم اللغة وعلم الدلالة الحديث؛ لأن الثابت أن تطور وتغير اللغة دلاليا أو صوتيا قد يؤديان إلى وجود هذا النوع من المفردات[١٠].

ثالثًا: الشيخ والكتابة في التاريخ:

ذكر الزركلي في (الأعلام) ج ٤ / ٤٥ ترجمة الشيخ عبد الفتاح بدوي ولم يرد في كتابه اسم شبيه له، ونقل ترجمة الزركلي عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين أيضًا في الجزء

---

(٩) السابق: ١٨٦.

(١٠) ينظر: موقع الوراق على الشبكة العنكبوتية، تاريخ النشر ٣ يوليو ٢٠٠٦م.

الثاني ص١٨١ ، ولم يرد في معجم المؤلفين اسم شبيه له والنص الوارد فيهما : عبد الفتاح بدوي : (توفي ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م) مؤرخ من أهل مصر تعلم بالأزهر ، ودرس في كلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية ، من آثاره : تاريخ مصر منذ الفتح العثماني ا.هـ، ولم أحصل على هذا الكتاب ، وليس موجودًا في فهارس مكتبة الكلية .

رابعًا: الشيخ وموقفه من كتاب الفن القصصي في القرآن الكريم لمحمد خلف الله:

هذا الكتاب رسالة دكتوراه لمؤلفها د / محمد أحمد خلف الله ، بإشراف المرحوم الشيخ / أمين الخولي بكلية الآداب ، أنجزت هذه الرسالة عام ١٩٤٧م ، وأثارت ضجة كبرى ، وقد وصف المستشرقون صاحبها بأنه باحث مستنير ، ولا خلاف بين أهل العلم المعتبرين في مصر وغيرها في ضلال ما فيها من الآراء ، وقد كتب المرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي تقريرًا مبسوطًا ينم عن اقتدار علمي ، وأدب جم في مناقشة الآراء وتفنيدها ، وقد وجدته كاملًا في الجزء الأول من كتاب (أعلام وأقزام في ميزان الإسلام) جمع وترتيب د / سيد حسين العفاني ، نقلا عن المرحوم الأستاذ / أنور الجندي ، وهاكم هذا التقرير كاملا :

ثالثا : رأي الأستاذ عبد الفتاح بدوي : يدعي المؤلف أن الأستاذ محمد عبده قال : إن القرآن الكريم ليس كتابًا للتاريخ وضبط الوقائع وترتيب الحوادث التاريخية بعضها على بعض ،

ولكنه بالإجماع يستخدم التاريخ، ويقص من هذا التاريخ حقائق واقعة ثابتة، مرتبًا بعضها ترتيبًا لا استنتاج فيه، كما يستنتج المؤرخ، ولكن ترتيب الحق والواقع، وينزل بذلك الواقع المرتب ترتيب الحقائق لهداية الناس وإرشادهم إلى الخير والفلاح.

فالقرآن يخالف كتب التاريخ في أمور، ويوافقها في أمور، فالمؤرخ قد يرى من واجبه أن يتتبع تفاصيل الواقعة من الأسماء والزمان والمكان والأحداث، وتفاصيلها؛ لأن هذا كله قد يعينه على استنتاج الحكم التاريخي الذي يحكم به على الواقعة، أو يشبع به صَمَّ العواطف، فقد لا يعينه بعض هذا؛ لأنه لا يستنتج الأحكام التاريخية، ولكنه الفيصل فيها.

إنه يرتب المقدمات ترتيبًا يقينيًا لا شك فيه:

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾

(النحل: ١١٢)

فالقرآن مصدر من مصادر التاريخ وليس كتابًا من كتب التاريخ.

يقول المؤلف: على أن هذه المسألة قديمة، ومن أجلها عد الأصوليون القصص القرآني من المتشابه، ولقد نتج عن ذلك طريقتان: طريقة السلف، وطريقة الخلف؛ أما الأولون فيذهبون

إلـى أن كل ما ورد في القصص القرآني من أحداث قد وقع، وأما الآخرون فلا يلتزمون هذا وعلى طريقتهم جرى الأستاذ الإمام، وهذا الذي يقوله المؤلف جُرأة أخرى على الأصوليين، وتَقوُّلٌ مُفترى على الإمام محمد عبده، فليس أحد من الأصوليين، ولا أحد من المسلمين يعتبر القصص القرآني متشابهًا، ولا نعرف أحدًا من الأصوليين ولا المسلمين لا يلتزم بما ورد في القرآن من القصص، وإنما هي أحداث وقعت وحوادث هي خلاصة الحقيقة التي وقعت في سوالف الأزمان يسوقها القرآن عبرةً وهدى للعالمين، وليدلنا المؤلف على أصوليٍّ لا يقول هذا، أو على مسلم لا يقول هذا.

وكلام المؤلف افتراء على الأستاذ الإمام يكذبه قول الإمام، ومنهجه الذي اختطه لنفسه في صراحة لا شبهة فيها ولا اختلاط.

قال الإمام: إذا جاء في نصوص الكتاب والسنة شيء ينافي ظاهرة التنزيه لله -تعالى- فللمسلمين فيه طريقتان: إحداهما طريقة السلف: وهي التنزيه الذي أيد العقل فيه النقل، كقوله -تعالى-:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

(الشورى: ١١)

وقوله عز وجل: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾

(الصافات: ١٨٠)

وتفويض الأمر إلى الله في فهم حقيقة ذلك، مع العلم بأن

الله يعلمنا بمضمون كلامه ما نستفيد به في أخلاقنا وأعمالنا وأحوالنا.

والثانية: طريقة الخلف، وهي التأويل يقولون: إن قواعد الدين الإسلامي وضعت على أساس العقل، فلا يخرج شيء منها عن المعقول، فإذا جزم العقل بشيء وورد في النقل خلافه يكون الحكم القاطع قرينة على أن النقل لا يراد به ظاهره، ولابد من معنى موافق يحمل عليه، فينبغي طلبه بالتأويل.

وقال الإمام: إننا على طريقة السلف في وجوب التسليم والتفويض فيما يتعلق بالله -تعالى- وصفاته، وعالم الغيب وأنَّا نسير في فهم الآيات على كلتا الطريقتين.

فالأستاذ الإمام لم يقل إن القصص من المتشابه، ولم يقل بذلك مسلم قبله ولا بعده.

التهمة الأولى الموجهة إلى الباحث: أنه يجهل المقررات المنطقية التي تُجمِع عليها العقول.

التهمة الثانية: أنه جهل المنهج الذي يدرس عليه القرآن الكريم، فالقرآن الكريم يدرس على منهجين.

المنهج الأول: منهج الباطنية، وهم فرقة من الملاحدة يُعطِّلون ألفاظ القرآن عن مدلولاتها، ويسلكون بها سبلا تخيلية وهمية، توصلًا بذلك إلى تعطيل الشريعة الغراء، فهم يدَّعون للألفاظ أو للجمل مرادًا عامًا لا يُبنى على أسس علمية، وهؤلاء كفار، والجري على طريقتهم كفر وجهالة؛ لأن مذهبهم هذا مجرد دعاوى لا تنبني على شيء من العلم، فهم يقولون

مثلا في تفسير قول الله -تعالى-:

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾

(البقرة: ٤٣)

استقيموا لله وطهروا أنفسكم بالأخلاق الحسنة، وكونوا خاضعين، وليست هناك صلاة شرعية ولا زكاة شرعية، ولا سجود ولا ركوع.

المنهج الثاني: منهج المسلمين: وهو منهج العلم والعقل الذي تقوم عليه نواحي الحياة كلها، وليس القرآن وحده؛ ذلك أن الكلام يجب أن يكون لألفاظه مدلولات حقيقية تنصرف إليها تلك الألفاظ، ولا يُعدل عنها إلا إذا وجدت قرينة تمنع من إرادة المدلولات الحقيقية.

فأما ترك تلك المدلولات الحقيقية مع عدم وجود تلك القرينة التي تمنع من إرادة الحقيقة، فإنما هو في غير طريق القرآن خبل وجهالة.

وإذا ادُّعِي شيء من ذلك في مقام القرآن فهو خبالة وجهالة وزندقة، يخرج بها صاحبها من عداد المسلمين؛ لأنها تعطيل لكلام الله -تعالى- الذي أنزل لهداية البشر أجمعين، ومن المسلمين مَن يقف عند هذا الحد لا يتعداه، بل يحمل الكلام على الحقيقة ما أمكنه ذلك، ثم على المجاز الذي تدل عليه القرينة عند وجودها، ولا يقولون إن القرآن يشير من وراء هذه الحقيقة أو المجاز إلى شيء من باب الإشارة والإيماء؛ لأن هذه الإشارة وهذا الإيماء لا تدل الألفاظ عليه.

والباطنية لا يعتبرون لله -جل جلاله- ذاتًا، ولا الملائكة موجودات، ولا الجنة شيئًا، ولا إبليس حقيقة، وإنما يقولون في ذلك كله ما يقوله المؤلف من أن القرآن في ذلك لم يتشبث بالواقع.

ولقد حاولت أن ألتمس بعض المعاذير -ولو أوهاها- في التورط فيما تورط فيه، فمنعني سلوكه وحالت بيني وبين ذلك خلائقه؛ ذلك أنني وجدته مدلسا في النقل، خائنا للأمانة العلمية، فهو يكذب في النقل، أو يبتر المنقول، ولا يتمه، بل يخفي منه ما يبين المراد منه، تمويهًا للحقيقة وإلباسًا على الناس.

ومن ذلك ما نقله عن الرازي محرفًا في رسالته، فالفخر الرازي ليس فيه شيء مطلقًا لا من قريب ولا من بعيد مما نسبه إليه المؤلف فِرية واختلاقًا، ولعل عند المؤلف أو الذي كان يشرف معه على رسالته نُسخًا خطية خاصة من كتاب الفخر الرازي عُمِلت لهما فقط، وخُطَّ لهما فيها ما يشاءان. ما هذا يا أستاذ، وما هذه الخيانة في العلم؟!

كما أورد الأستاذ عبد الفتاح بدوي مثالا للبتر في النقل، نقل منه المؤلف أيضًا من الفخر الرازي، ولم يتمه فجاء الناقد بالجزء الباقي، وهو يغير مفهوم ما أخذه تغييرًا كاملا، ثم قال: وكلام الرازي صريح في أن القرآن لا يذكر القصة؛ لأنه كتاب تاريخ، بل يذكرها لما في ذكرها من الفوائد التي ذكرها.

وكلام الفخر الرازي صريح في أن القرآن لم يحرف في

القصص، ولم يغير، وكان ذلك دليلا على أنه بوحي من الله، أما دعوى المؤلف فهي أن القصص القرآني لا يثبت بالواقع، وإذن لا بد من التدليس في النقل ليوهم القارئ أن للكلام الذي يقوله أصلاً في كلام السابقين، وبذلك صارت صفات المؤلف ثلاثًا؛ الجهل والكذب والخيانة[11].

رسالة الدكتوراه التي قدمها الشيخ عبد الفتاح بدوي:

اسمها: شهادة الدكتوراه الملكية (التخصص الأزهرية).

عنوانها: كينونة اللغة العربية.

سنة الحصول عليها ١٩٢٩م.

(١١) أعلام وأقزام في ميزان الإسلام ٤٢٦/١: ٤٣٠ د/ سيد حسين العفاني، ط دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، السعودية، جدة.

هذا الكتاب

جاء الكتاب في مقدمة وتمهيد وسبعة فصول على النحو الآتي:

المقدمة ذكر فيها تعلمه الفرنسية والعبرية وصداقته للمستشرق هنري جيرار واطلاعه على الكتب المترجمة وأبحاث الشرقيين، وذكر أنه لم يثبت أقوال هؤلاء الأساطين؛ لأنه لم ينقل كلام أحدهم نصًا ولم يتأثر واحدًا منهم في أفكاره وآرائه، وإنما أفاد من الجميع ما لا يصح أن يُنسب لأحدهم، وأن الآراء التي في الرسالة ترجع له وحده وذمّها يلحقه وحده.

الفصل الأول: عنوانه: تكوين اللغة: تحدث فيه بأسلوب سهل ممتنع عن طبيعة نشأة اللغة، وبيَّن أن نشأتها مع نشأة الإنسان، وأن من طبيعتها النمو بصوره المتعددة، وأنه كلما تقدم التاريخ بالناس اتسعت اللغة، وكلما رجعنا بالتاريخ ضاقت اللغة، ورد الرأي القائل بأن اللغة توقيف، ورد احتجاجهم بقوله تعالى:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾

(البقرة: ٣١)

وحجته في ذلك أن التعليم إذا ورد مُسندًا في القرآن الكريم إلى الذات العلية فليس معناه واحدًا فقوله -تعالى- في حق سليمان -عليه السلام-:

﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمۡنَا مَنطِقَ ٱلطَّيۡرِ﴾

(النمل : ١٦)

ليس كتعليم اللغة، فلو كان كذلك لعلمه صياح الديكة وعواء الذئب، ولكن الله علَّمه فهم مراد الحيوانات إلى أن يقول: ولعل الله أودع في آدم -عليه السلام- ملكة اختراع اللغة، كما علم الإنسان ما لم يعلم، فلا يكون في اللغة شيء من التوقيف، كما أن المعلَّم في آية البقرة هو الأسماء، وهو لا ينتج تعليم اللغة؛ لأن اللغة أسماء وأفعال وحروف وأسانيد، وليس تعليم واحد منها بمغن فتيلًا عن تعليم غيره، وعنصر الأسماء هو أضعف الأربعة شأنًا، وقد بسط القول في رد قول مَن قال بأن اللغة توقيف بما فيه مقنع، ثم انتهى إلى أن لغة آدم -عليه السلام- انقرضت، والنسبة بين اللغات الحاضرة وبين لغته -عليه السلام- كالنسبة بين أحوال معاشنا وأحوال معاشه، والبون بينهما سحيق، ثم انتهى إلى التأكيد بأن اللغات من وضع البشر.

الفصل الثاني: عنوانه: واضع اللغة: ساق فيه الدليل يعقبه الدليل من واقع الحياة لينتهي إلى أن اللغة من عمل الجماهير لا من عمل الأفراد، ورد القول القائل بأن أول مَن نطق بالعربية يعرب بن قحطان، وسخر من هذا الرأي سخرية لاذعة.

الفصل الثالث: عنوانه: نظام اللغة: تناول فيه ما يكشف عن دقة صنعة الجمهور في كل شيء بما وصل بالاختراع إلى الطائرات وغيرها لينتهي بهذا القياس وسواه إلى دقة صنعة

الجمهور في اللغة، فهي من صنعة الجماهير، واللغات دقيقة الصنع جديرة بإنعام النظر في نظامها البديع.

الفصل الرابع: عنوانه: وضع اللغة: بسط القول فيه عن صعوبة معرفة الواضع الأول لكل كلمة، وبيَّن أن أعمال الناس إنما تكون في الجزئيات، وأن القواعد إنما تُنتزع بعد ذلك بكثير، وأن عمل الفرد قاصر على التلفظ الأول لمعنى جزئي غير محدد تمامًا، وهو عمل تمهيدي للوضع فقط، أما المعنى التحديدي فإن اللفظ يكتسبه بعد التداول، فلا يقل قائل متى كان الفرد متلفظًا فهو واضع.

الفصل الخامس: عنوانه: بنية اللغة: بيَّن فيه أن اللغة جسم مادي كالجسم المعنوي، وأنه مركب من ذرات صغيرة، فأول المجرد هو الثلاثي، والمقطع الصوتي الواحد أصل اللغة، والحروف الهجائية أصل لغات الكلام، ثم عرض لحروف الهجاء من حيث الكتابة، وانتهى إلى الحاجة الماسة إلى تحسين الكتابة بما يمثل الأصوات التي ننطقها كرسم الهمزة بين بين وحرف الإمالة والجيم التي كالشين، والباء التي كالتاء واللام الفخيمة، وتحدث في النسيج الصوتي للغة حديث المجتهد ذي الرأي المبني على الأدلة.

الفصل السادس: عنوانه: الإبدال: تناول فيه آراء القدماء بالنقد والتمحيص، انطلاقًا من قاعدة أن التركة من حق الوارث، وله فيها حق الحراسة والتنمية والتطوير، ومما ذكر من النعي على القدماء في عدم اطراد عللهم في الإبدال أنهم حين

يذكـرون علة حذف الـواو في (يعد) وأمثالهـا يقولون: وقعت الواو بين عدوتيها (الفتحة والكسرة) فحذفت، فإذا قلنا لهم: لمـاذا صحت في موئل وموعـد وكل ما ماثلهما في الصوغ وهو كثير جدًا سـكتوا سكوت العاجز المعترف بفساد القاعدة. ثم قـال: وحاول بعض الذين وجهت إليهم هذا السـؤال أن يجيب فأمعن ثم قال: إن الميم في موئل وموعد زائدة وهذا فرق. فقلت لـه: الزيادة والأصالة لا تصلح فرقًـا؛ لأن الإبدال يلحق حروف الزيادة أيضًا، ثم نعى على مَن يسـتريح في تخريج ما لا يتسـق مع القاعدة على الشذوذ، وعدَّ ذلك نوعًا من أنواع العجز، ومما ورد فـي نقـد قواعد القدماء فـي الإبدال قوله: وتـدل قواعدهم علـى أن هذا الإبـدال المرتب لا بد أن يتعاقـب؛ أي: لا تحصل المرتبة الثانية بعـد الأولى وهكذا، وفي هذا دلالة صريحة على أن معنـى إعلالهـم مطايا وخطايـا أن العرب اسـتعملوا الدرجة الأولى فكانت ثقيلة فاستعملوا الثانية فكانت مثلها وهلم جرا، وذلـك منتهى الحدس والتخمين الذي يجب أن تنزه عنه الحياة كلها، فضلًا عن العلوم والقواعد، وهو في كل ذلك يسـتند إلى معـارف متعددة وعلوم متنوعة، وختم الفصـل باقتراح أن يوزع باب الإبدال على أبواب القواعد، وأن يذكر في كل باب منها ما تمـس إليه الحاجة، ولو فعل ذلـك لانتفعنا به على أكمل وجه، ولعلمنا التلميذ عند كل مناسبة ذوق اللغة ودقة صنعتها.

الفصل السابع: عنوانه: الإبدال الحديث، وذلك الفصل هو فصـل البناء، وقد جاء عقيـب الفصل السـابق، وقد كان فصل

هـدم، وقد اقترح فـي مفتتح هذا الفصل أن يشـمل الإبدال كل التغييرات التي تطرأ في مادة الكلمة وبنيتها من الحذف والقلب والإدغـام والتحويل والرد، وما يعـرض لهيئتها مع بقاء الصيغة وهو النقل، ثم اسـتخرج مـن أقوال القدماء مـا يؤيد مراده، ثم عرض بعـض القواعد في الإبدال بما يمنحها اطـرادًا في العلة، ثم أعقـب ذلك بجداول جعلها أربعة أعمـدة على هذا الترتيب (القاعـدة القديمـة - القاعـدة الجديـدة - الشـواذ - المزية) لتطبيق ما اقترحه.

هـذا والله أسـأل أن أكون قد رسـمت بهـذه الوريقات صورة لشـيخنا المرحوم الشيخ عبد الفتاح بدوي رحمه الله وبل ثراه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأمته.

أ.د. إبراهيم صلاح الهدهد
رئيس جامعة الأزهر - سابقاً
عضو مجمع البحوث الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

وبحمد الله المنعم الكريم، وبالصلاة والسلام على رسول الله وأصحابه المجاهدين، وبالثناء المستطاب على سادتنا العلماء السالفين أفتتح رسالتي:

وبعد، فقد تصادقت منذ تخرجت في المعاهد أنا ومستشرق فاضل هو المسيو هنري جيرار، وكان لهذه الصداقة أثر بَيِّن في توجيه مجرى بحثي -الذي كنت أختص لغتي العزيزة منه بالشيء الكثير- وأثرٌ بيِّن في تولية فكري في ذلك وغير ذلك وجهة أحوجتني إلى تعلم شيء من اللغة الفرنسية، وانتفعت بالقليل الذي تعلمته منها نفعًا جليلًا في تكوين طائفة لا بأس بها من المعلومات.

ولما كانت ملكة البحث والتفكير في سن أمثالي تفوق كثيرًا مقدار ما يمدّني به ابتداء التعلم في مثل هذه السن وجدتني مضطرًا إلى الاستعانة بوسيلة أخرى تسعف البحث بحاجته، وتوافي التفكير بطلبته.

ووجدت في الكتب المترجمة ما أريد فاقتنيت منها ما استطعت، ودرست ما اقتنيت غير مرة ولا سيما كتب العظماء مثل جوستاف لوبون، سبنسر، إدمون.

ووجدت أن أفكار أهل الغرب عن الشرق عالة على الشرقيين أنفسهم، فاضطرني حب ورود الماء في منهله، فهو هناك أعذب وأصفى إلى تعلم شيء من اللغة العبرانية، فنفعني ذلك كثيرًا، وإلى العناية بأبحاث الشرقيين أنفسهم مثل الأستاذ جبر دومط

والأستاذ البستاني والمرحوم حفني بك ناصف.

وعلى آراء مَن ذكرت من الغربيين والشرقيين وصنوانهم تعتمد هذه الرسالة.

وطالما اشتقت إلى عرض هذه البحوث في هيئة علمية معتبرة، فلم تكن تسمح بما أرجو حالة المعاهد ولا إقامتي بالإسكندرية بين خليط يتوانون عن مثل ذلك.

فلما طلع فجر الإصلاح في عهد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي تحقق الأمل الذي كنت أرجو -حقق الله أمله فيما يرجو- وأتيحت لي فرصة تقديم هذه الرسالة لنيل شهادة التخصص، فإن لم أنلها فقد أفلحت فيما أريد، وإن نلتها -إن شاء الله تعالى- فقد أصبت عصفورين بحجر، وفي ذلك الغبطة والسرور، وكنت أردت أن أجعل لرسالتي أثباتًا من أقوال هؤلاء الأساطين الذين قدمتهم، ولكن منعني من ذلك مانعان:

الأول: أنني لم أنقل نصًا من كلام أحدهم ولا قولًا من أقواله.

الثاني: أنني لم أستأثر واحدًا في أفكاره وآرائه، وإنما استفدت من الجميع ما لا يصح أن يُنسب إلى أحدهم، فالأبحاث التي في الرسالة ترجع إليّ وحدي وتنسب لي، وذمُّها يلحقني حيث يكون، وإنما هي محاولة آمل أن تكون مفلحة، والله ولى العاملين.

الشيخ الدكتور/ عبد الفتاح بدوي

الفصل الأول
تكوين اللغة

١- مدنية الإنسان التي اضطر إليها بالأسباب القاهرة والدواعي الملحة أو التي فن فيها وأبدع بما تفتق من ذهنه واستبان له من الصور الجديدة والمعاني المستحدثة جعلته يخترع أداة لنقل هذه الصور الذهنية من رأس الشخص إلى رأس غيره، وكانت اللغة هذه الأداة.

٢- ولعل اللغة هي أقدم النظم البشرية، وهي حتمًا من أقدمها، فلن نستطيع أن نتصور جماعة ائتلفت لغرض مشترك من غير أن يكون لديها وسيلة للتفاهم، وإلا فما الذي جمعها؟ وكيف تقوم بهذا العمل المشترك؟

بل تكاد اللغة تكون لزامًا للجماعة تُولد معها وتشايعها حتى تنتهيا إلى غاية واحدة، فالجمع والاتفاق بأي مظهر من مظاهره: في المغاور والكهوف كما كان الغابرون، أو في الدور والقصور كما يكون الحاضرون، ولأي سبب من أسبابه: الخوف من الطبيعة أو الحصول على الصيد أو تكوين الهيئات السياسية والمجتمعات الاقتصادية أو العمرانية، كل ذلك منذ البداءة السحيقة التي كانت بسيطة في مظهرها وهينة في غايتها، ثم فخمت وجلَّت بتضخم دواعي المدنية ومقتضياتها، لم يكن ليتم من غير اللغة ولو الإشارة التي قامت بها أول دعوة إلى هذا الجمع والاتفاق.

٣- وأصناف الجماعات المختلفة وأنواعها المتعددة لا يند

منها شيء عن هذه الظاهرة، فالحشرات الدنيا والعجماوات العليا تشاركان الإنسان المفكر في هذه الظاهرة الاجتماعية، وحديث النمل في نظامه الاجتماعي وتطويفه الطوائف لمختلف الأعمال وتوظيفه كلا في عمل خاص وتفاهمه حتى في المعاني الدقيقة، كل ذلك أمره مستفيض معروف لا منكور، ولقد أنبأتنا الصحف حديثًا أن سيدة أوروبية متفقهة في علم الحيوان عمدت إلى خشرم[١٢] نحل تربيه لتعرف أطواره فأشعلت حريقًا في أحد بيوته، فإذا طائفة من النحل خاصة عملت كل ما يعمله رجال المطافئ عندنا الآن في الحريق وفي المحروقين، ومن ذا الذي ينكر معرفة القرود كيفية الاتفاق على نهب فاكهة حديقة من الحدائق، وإرسال المستطلعين وتلقي الأوامر من القادة؟ هذا والنقف[١٣] الصغير يسمع قوقأة[١٤] أمه فيهرع إليها؛ لأنه فهم أنها تدعوه، والله تعالى يقول:

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ (الأنعام: ٣٨)

فلكل دابة لغة بها تتفاهم، وفي الكتاب الكريم:

﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ

(١٢) الخشرم: جماعة النمل. (المجلة)

(١٣) النقف: الفرخ حين يخرج من البيضة. (المجلة)

(١٤) قوقأة الدجاجة: صوتها. (المجلة)

رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴿٢٠﴾ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾

(النمل: ١٨ - ٢٣)

وما زالت اللغة ولن تزال عنصرًا مهمًا من العناصر التي تتألف منها وحدة سياسية أو أمة ذات تاريخ، فاللغة حقيقة لازمت الجماعة طوال عمرها.

٤- وطبيعة اللغة ومعنى أنها أداة للتعبير عن الأخيلة والمشاعر والوجدانات يدلنا حتمًا على أنها تنمو كلما كثرت تلك المعاني وأطلعت الأمة على صورة جديدة من ألوان الحياة، واستخرجت كنزًا من كنوز الدنيا الاجتماعية الزاخرة، فلغتنا الآن قد اشتملت على كلمات لم يكن لها وجود عند العرب سواء أكانت هذه الكلمات مشتقة أم معربة أم دخيلة، فمن ذا الذي يستطيع أن يقول إن (الراديو) كان موجودًا لديهم أو رأوه بأعينهم؟

وإن يكابر أحد فلن يكابر في أن المعاني التشبيهية قد خلقت المدنية لنا منها المبدع العجيب، أو يدلنا على جملة

من القول أو بيت من قصيد شبه فيه تألق الماس بخفقان الأمل، يتلون جميلًا ويمضي سريعًا أو شبه فيه ثدي الفتاة إذا لمس بالزر الكهربائي يرعد الجسم رعدًا.

وكذلك تدلنا طبيعة اللغة على أنها تتضاءل كلما رجعنا بها إلى التاريخ واصطحبناها في أعماق الزمن الماضي حين كانت المعاني المشتركة في الجماعة الأولى إحساسًا جنسيًا بين الذكر والأنثى، ثم تعدى ذلك إلى غيره من أصناف الشعور.

ولا تزال اللغة تضمر كلما توغلنا في القدم حتى تصير إلى أصلها الأول وهو الإشارة، فإن التفاهم الأولي لا يُعقل أن يكون بلفظ لم يتواضع عليه بعد، واستعمالنا الإشارات كآلة مساعدة للألفاظ على إظهار المعنى استصحاب منَّا لذلك الأصل الذي كان عليه آباؤنا الأولون.

ولا تزال بعض اللغات السادرة[١٥] كاللغة الصينية قليلة الكلمات جدًا بل كلماتها كلها مقاطع صوتية تُستعمل بنبرات صوتية مختلفة، ونغمات متلونة لكل مقطع واحد، حتى تحاول تأدية المعاني الكثيرة التي يطلع عليها الناطقون بها.

فحالة هذه اللغة تؤدي (فيلولوجيًا) إلى ما يؤدي إليه درس حال الجماعات البشرية السادرة (اجتماعيًا) وهو أن هذا الرقي الذي نحن فيه من تلك السذاجة الساذجة في أولئك السادرين.

٥- ونحن الآن ننظر إلى لغات العالم، أما اللغة التي كان يتفاهم بها سيدنا آدم -عليه الصلاة والسلام- في الجنة، أو

(١٥) السادر: المتحير التائه. (المجلة)

على ظهر الأرض، فقد بادت من غير شك، وليس لدينا عنها أثارة من العلم تدلنا على شيء من أمرها.

ومن الناس من يستدلون بقوله تعالى:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾

(البقرة: ٣١)

إلى غيره من الآيات التي تتبعه، على أن اللغة توقيفية، وأن الله واضعها لآدم، وأنه -عليه الصلاة والسلام- كان يعلم لغة تامة الخلق ناضجة، حتى رووا عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن آدم عليه السلام كان يعلم حتى القصعة والمغرفة وفي رأيي أن ذلك كله خطأ.

أولا: لأن التعليم في القرآن الكريم وخصوصًا حين يسند إلى الله تعالى قد ذكر بمعان عدة؛ فالتعليم في الآية الكريمة في حق سيدنا سليمان -عليه الصلاة والسلام-:

﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾

(النمل: ١٦)

ليس كتعليم اللغة الذي معناه النطق بكلماتها، وفهم ما ينطق به المتكلم بها؛ لأن الله تعالى لم يعلم سليمان -عليه السلام- أن يصيح صياح الديكة، ولا أن يعوي عواء الذئاب، ولكن أن يفهم ما تريد الحيوانات بأصواتها، فهذا تعليم غير تعليم اللغات.

والإنسان الذي علمه الله تعالى ما لم يكن يعلم في قوله تعالى:

﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾

(العلق: ٣- ٥)

إنما أودع فيه الله تعالى ملكات الإدراك والاختراع والتطبيق؛ وبهن يصير عالما بشيء كان جاهلا به، فهذا تعليم لا يستلزم وضع نموذج أو تصميم للمخترع الذي يبتدعه الإنسان في أي صورة من صور حياته، كما احتاج آدم -عليه الصلاة والسلام- إلى استيعاب تلك اللغة الكاملة.

وتعليم الجوارح في الآية الكريمة:

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۙ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾

(المائدة: ٤)

معناه التمرين، وليس تعليم اللغات تمرينًا فقط، وإنما هو إيجاد الذوق والملكة التي يستطيع بها المتعلم أن يتفاهم بتلك اللغة، فهذه تعليمات ثلاث ليست إحداهن كمثل الأخريين، وتعليم اللغة رابعها وهو تفهيم المفردات والتركيب.

والتعليم في الآية الكريمة مجمل غير صريح في أي هذه المعاني المتقدمة للتعليم، فلا يدل على أن اللغة توقيفية، وأن آدم عليه السلام كان يحذق لغة برمتها.

ولعل الله -تعالى- أودع فيه ملكة اختراع هذه اللغة، كما

علم الإنسان ما لم يعلم، فلا يكون في اللغة شيء من التوقيف.

وثانيًا: لأن المعلَّم في الآية إنما هو الأسماء، وهو لا ينتج تعليم اللغة، ولا يوصل إلى شيء من التفاهم بها، ولو أننا عمدنا إلى طفل فقصرنا تعليمه من اللغة العربية على الأسماء فقط، هل نظنه يبين بهذه الأسماء عما يريد؟ وهل يُقال إنها لغة عربية يعرفها هذا الطفل! هذا شيء عجيب.

إن اللغة أسماء وأفعال وحروف وأسانيد، وليس تعليم واحد منها بمغن فتيلا عن غيره، كما أن إطلاق واحد منها لا يمكن أن يفهم منه واحد آخر.

وعنصر الأسماء هو أضعف الأربعة شأنًا وأقلها غناء، فيمكن التفاهم بأية لغة مع حذف جميع الأسماء منها الظاهر والمبهم والمضمر، واستعمال أعلام أجنبية بدل أعلام تلك اللغة، والدليل على ذلك تأليف جمل صحيحة المعنى على هذا المنوال، فماذا من الأسماء العربية مثلا في الجمل الآتية «استبد بطرس في روسيا، فاز المستر هوفر في أمريكا، مات المارشال فوش، تحكم إنجلترا كندا»؟ وهكذا دواليك.

فتعليم الأسماء لا يتضمن تعليم الحروف والأفعال والأسانيد، وتعليم الأسماء لا يكون تعليم لغة، فآدم عليه السلام لم يتعلم لغة، وليست اللغة توقيفية.

وثالثًا: متى كان الضمير (هم) لا يستعمل إلا للذكور العقلاء، واللغة تأبى غير ذلك، فليس من الجائز بقاء كلمة (الأسماء) في الآية على معناها في الظاهر، والضمير أي لفظ

(الأسماء) وضمير (هم) ولذلك قالوا: إن في الآية استخدامًا، والمعنى: ثم عرض مسميات الأسماء، وأراه لا يجوز، وإن جاز فإنه لا يفيد في المعنى الذي أرادوا، ولا في النتيجة التي يريدون أن يصلوا إليها، وهي أن اللغة توقيفية.

فهو لا يجوز لأن الاستخدام لا يُصار إليه إلا إذا لم يفهم المعنى بغيره، وهو وإن كان من المحسنات البديعية إلا أنه كالضرورة لا نلجأ إليه إلا عند الحاجة، وادعاء وجوده في تعبير يحتاج إلى دليل.

ونحن نستطيع أن نفهم الآية فهمًا صحيحًا صادقًا دون حاجة إلى هذا الاستخدام المُدَّعى، وهذا الفهم هو المعنى الذي سنخرج الآية الشريفة عليه قريبًا.

ثم هو لا يفيد في المعنى الذي أرادوا؛ لأن الأسماء بقيت كما هي تدل على الكلمات المجعولة علامة على الأشياء ومعرفتها، وهي بهذه المثابة ليست من معرفة اللغة في شيء كما قدمنا.

وأغرب ما تقذفه الآراء الفطيرة[١٦] ما رأيت أن أحدهم يريد من الأسماء ما يشمل الأفعال والحروف، أي العلامات التي جُعلت لمعنى ما، حتى الفعل بالنسبة إلى معناه، والحرف بالنسبة لمعناه، وهذا معنى تجوزي واسع لا دليل معه، وهو في الاستعمال غير معروف، لا في كتب الفنون ولا في عرف اللغة، فكيف نُخرِّج القرآن على المجاهيل، ولو أنها تصح توسعًا

(١٦) عجين فطير أي خبز من ساعته قبل أن يختمر، ومن المجاز: لا خير في الرأي الفطير (أساس البلاغة).

وتأويلا وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد؟

ورابعًا: لما قتل ابن آدم أخاه لم يعرف كيف يواري سوأته حتى تعلمها من الغراب كما يقول تعالى:

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾

(المائدة: ٣٠، ٣١)

فقد مات آدم -عليه السلام- ولم يكن حدث له في حياته معنى دفن الجثة ومواراتها التراب، إذ ليس من دواعي حياته شيء من ذلك، وظل أولاده كذلك يجهلون هذا المعنى حتى علمهم الغراب، وليس من المعقول أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون القواميس، فمَن جهل اللفظ فقد جهل المعنى، ومَن جهل المعنى فليس اللفظ عنده موجودًا، فكيف نقول كان آدم عليه السلام يعرف لغة تامة فيها كل شيء حتى القصعة والمغرفة؟ هذا قول جزاف لا يليق بأفواه العلماء.

وخامسًا: أية مناسبة بين موضوع المناجاة التي كانت بين الملائكة وبين الله تعالى في الخليفة -والخليفة أشخاص قالت الملائكة إنهم يفسدون في الأرض ويسفكون الدماء-

وبين الـرد عليهم بمعرفة آدم لغة من اللغـات؟ وأي غرابة أو حكمـة تبـدو للملائكـة في معرفـة آدم الأسـماء ترجح على سـفك الدماء والفسـاد في الأرض؟ اللهم إني أشـهد على أن هـذه موازنـة حمقـى لا تليق بي أنـا العبد الحقيـر فضلا عن قداسة العلي العظيم.

يقول الفلاسفة عن علم التاريخ: إنه يخلق الخطأ ثم يقرره، فهو مثلا ينسـب حادثة من الحوادث إلى أسباب يراها، وهي في الحقيقة ليسـت الأسباب الفعالة، فيخطئ ثم عند حصول حادثة أخرى مشـابهة لها يعرض تلك الأسـباب على الحادثة الجديـدة ليصل إلى نتيجـة مثل الأولى، فيكون هـذا تقريرًا للخطأ.

والذين زعموا أن الآية الكريمة تدل على معرفة سـيدنا آدم -عليه السـلام- لغة كاملة عملوا عمل التاريخ نفسـه في رأي هؤلاء الحكماء، فهم زعموا أن الآية تدل على ذلك، ثم راحوا يمتدحـون معرفة اللغـات، ويُطرون تعلم العلـم حتى جعلوه يعدل ما في الآدميين من الفساد وسفك الدماء.

والمعنى الذي أعدل إليـه ولا أرضى عنه صرفًا ولا تحويلا يلوح في الآية الكريمة عن كثب إذا راعينا الأمرين التاليين.

الأول: أن موضوع المناجـاة بين الملائكة وبين الله تعالى فـي طلـب الحكمة في اسـتخلاف مَن يفسـدون فـي الأرض ويسفكون الدماء، تقتضي المشاكلة بين السؤال والجواب، والمشاكلة بين السـؤال والجواب أمر محتوم في كل تفاهم،

وإلا لجاز أن يسأل سائل: هل طلعت الشمس؟ فيجيبه الآخر: نعم تدور الأرض من المغرب إلى المشرق.

وهذه المشاكلة المحتومة تجعل الجواب على الملائكة يجب أن يكون بأمر فيه ما يغطي نقيصة سفك الدماء، ويربي عليها لهؤلاء المستخلفين، أو أن يكون ببيان أن المستخلفين قوم منزهون عن هذا السفك والإفساد.

أما أن يكون السؤال عن الحكمة في استخلاف هؤلاء المفسدين ثم يكون الجواب بتعلمهم العلم، وظهوره فيهم -وهو لا يبرر الشر ولا يربي عليه، وليس في العلم مطلقًا خير إن كان معه الفساد- فذلك من قبيل المنافرة بين السؤال والجواب يترفع عنها كلام الناس وكلام الله تعالى أجل وأرفع.

الثاني: أن الأساليب العربية وقواعد اللغة قاطبة أجمعت على أن (هم) ضمير الذكور العقلاء ليس غير فتكون تلك الأسماء للعقلاء دون غيرهم؛ لأن الذي علمه الله تعالى آدم عليه السلام، هو الذي عرضه على الملائكة، كما هو صريح في الآية:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ (البقرة: ٣١)

والمعروض العقلاء بدليل (هم) فتكون هذه الأسماء لأشخاص عقلاء حتمًا.

من هذين الأصلين نفهم أن (أل) في كلمة (الأسماء) عوض عن ضمير هو المضاف إليه، والمعنى وعلم آدم

أسماءهم، ثم عرضهم على الملائكة، وحكمة هذا التعويض جميلة جليلة؛ لأنه قد تقدم هذا الضمير لفظان يصلح أن يكون كل منهما مرجعًا، ولكن يمنع من إرجاع الضمير إليه مانع.

فأما اللفظ الأول فهو كلمة (خليفة)، ولو أعاد إليها الضمير مفردًا مؤنثاً فقال (أسماءها) مراعاة للفظها لكان المعنى فاسدًا؛ لأن أسماء الخليفة مثلا هي (خلف، نائبة، قائمة مقام غيرها، عوض) وهكذا من الأسماء التي تدل على خليفة كما نذكر أسماء الجماعة من الإبل فيقول فقه اللغة: «فصل في جماعة الإبل الخمس ذود ...إلخ» وهذا معنى لا يُراد.

ولا يصح أن يُجعل عدم صلاحيته للإرادة مانعًا منه، ومبررًا لرجوع الضمير بهذه المثابة؛ لأن الفصحاء في كلامهم يعولون على سرعة وصول المعنى إلى السامع واضحًا جليًا، ويعتدون بهذه السرعة أيما اعتداد، فيحترزون حتى من الأوهام، ويصوغون عباراتهم صوغًا محكمًا، وهذا القرآن الكريم مقامه في البلاغة مضرب الأمثال.

ولو أعاد الضمير إلى كلمة (خليفة) جَمعًا مراعاة للمعنى، فقال (أسماءهم) كمنطوق الآية الكريمة لتبادر رجوعه إلى كلمة (من) في قوله تعالى:

﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ (البقرة: ٣٠)

لأنهـا أقرب، والقواعد ترجع الضميـر إلى أقرب مذكور، والعقل قبل القواعد يتعامل على هذا الأسـاس، ولا يعدل عنه إلا لدليـل صارف عن هذا الأسـاس، ورجوعـه إلى (مَن) غير مراد كما سترى.

وأمـا اللفـظ الثاني فهـو كلمة (مـن) ولو ذُكـر الضمير عائدًا إليها لكانت الأسـماء التي علمها الله تعالى لآدم -عليه السلام- هي أسماء هؤلاء السـفاكين، ويكون المسئول عنه استخلاف هؤلاء السفاكين، والجواب لم يزد عن ذكر أسماء هؤلاء السفاكين، وهذا هذر -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

فـلا جـرم وجـب حـذف هـذا الضميـر والاسـتغناء عنه بالتعريـف، ليمكن انتزاع مرجع مناسـب من فحوى الكلام، يدل عليه السـياق السـابق والـكلام اللاحق، متى اسـتحال رجوعـه إلى أحد اللفظين السـابقين، وليس ثمة ما يصلح أن يكون مرجعًا سواهما، ولم يصلح أحدهما لوجود المانع.

فيكـون المعنـى أن الله تعالـى علم آدم أسـماء لمسـمين عقلاء، وأن هؤلاء المسـمين العقلاء لم يكونوا ليفسـدوا في الأرض، مراعـاة لواجـب المشـاكلة بين السـؤال والجواب، وإن ذواتهـم عرضت على الملائكة، وأنهم لما عرفوا الاسـم والمسـمى زالت شـبهتهم فيما قالوا من استخلاف مَن يفسد في الأرض، كما يدل عليه قوله تعالى:

﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ

قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾

(البقرة: ٣٢، ٣٣)

وما كانت الشبهة، شبهة الملائكة، لتزول لو كان هؤلاء الخلفاء هم المفسدين في الأرض، مهما أوتوا من العلم والمعرفة؛ لأن العلم ليس سبيلا إلى الفساد ولا يبرره، بل تزول الشبهة على الأقل بقوم فيهم الصالح كالملائكة الأخيار، وفيهم الطالح كإبليس، حتى تكون المجموعة الخالفة كالمجموعة المخلوفة على الأقل، إن لم تكن خيرًا منها.

وليست تدل الآية صراحة على مَن هم هؤلاء المسمون العقلاء الذين تعلم آدم أسماءهم، ولكن الكمال الذي في رسل الله الكرام، وأتباعهم الخيرة الأطهار، يُخطر بالبال الصورة الذهنية الآتية، عند سماع هذه الآية الكريمة، وتكون هي المعنى المقصود: إن الله تعالى علم آدم أسماء أنبيائه عليهم السلام وأصفيائه الذين ترقى بهم البشرية ويسطع عليهم نور الكمال، ثم عرض هذه الذوات النقية، دالة بسمائها على النبالة والشرف، ثم أمر آدم أن يسميها لهم، حتى فهموا أنهم من الخليفة، فاستقر حينئذ علم الملائكة بحكمة الله تعالى في استخلافهم، ولو كان حواليهم مَن يفسدون في الأرض، ويسفكون الدماء فليس يمنع الإنسان غرس البساتين النضيرة ما قد ينبت فيها من النبات الطفيلي الخسيس، ولا

يحط ذلك شيئًا من حسن البساتين وجمالها.

هـذا معنى وجيـه، أراه لائقًا بجلال القـرآن الكريم، ودقة فصاحتـه، لم أنتحله من أجل الـرد على أن اللغة توقيفية، ولا لتعزيـز أنها وضعية، ولكن فسـاد المعنى الـذي ذهبوا إليه، دلنـي على هذا والحاجـة أم الاختراع، ثم بعد أن تبينته، ظهر أن الآيـة الكريمـة لا تدل على شـيء ممـا قالوا مـن أن اللغة توقيفية.

٦- وبعـد؛ فقد انقرضت لغة آدم عليه السـلام بلا جدال، والنسبة بين اللغات الحاضرة وبين لغته عليه السلام كالنسبة بين أحوال معاشنا وأحوال معاشه، والبون بينهما سحيق.

بل انقرضت لغات برمتها بعد أبينا آدم عليه السلام بآلاف السـنين المؤلفـة، وخلف من بعدها خلـف لا يمت إلى تلك اللغات البائدة بسبب إلا كما تمت الشجرة الباسقة إلى النواة التي هي أصلها هل تحس بينهما شبهًا أو تجد إلا بعدًا؟

فأيـن اللغة الهيروغليفية وأين القبطية التي نشـأت منها؟ وفـي أي مثـوى تعيش لغـة الكلـدان إلا في تجاويـف الخط المسـماري وعلى صفحـات الآجر والخزف؟ ومَـن ذا ينطق اللاتينيـة إلا جماعة الصيادلة والأطباء يعمون بها على الناس أسماء الأدواء والأدوية تعمية هم يرتزقون بها؟

فالقبطيـة التي نشـأت من الهيروغليفية مـن عمل الناس، والفارسـية التي خلفت الكلدانية من عمل الناس، والفرنسية التـي أنجبتهـا اللاتينيـة من عمـل الناس، والنـاس هم الذين

يضعون اللغات، بل يتواضعون عليها، وفي صراحة أقول: إن اللغة العربية إنما هي لهجة من لهجات لغة العبران، وليست كما يقولون من عمل يعرب بن قحطان.

وكأنني أسفهت وعبثت؛ لأنني أستدل على شيء يحدث أمام أعيننا كل يوم أنه يحدث، وأبرهن على ما لا يزال يوجد أنه يوجد ويكون.

فاللغات كل يوم توضع، وآنًا بعد آن تنشأ، والناس كالمصنع العامل المجد، يخرج لنا منها الشيء الكثير طريفًا جديدًا. فهم يسمون المخترع الجديد باسم جديد، ثم يشتقون من هذا الاسم فعلا هو بلا شك جديد، فهذان طرفا الإسناد، لغة لا شك فيها، تعملها الأجيال والأحقاب، غير واقفين عند حد، ولا منتهين إلى غاية، ولقد آن أن تطلع علينا شمس الحقيقة الواقعة (اللغات من وضع البشر).

إنما تنشأ اللغات كما تنشأ الأمم، تختلف عن سالفتها رويدًا رويدًا، حتى تباينها، وتصير مجموعة الاختلاف وحدة جديدة هي الأمة الخالفة أو اللغة الخالفة.

الفصل الثاني
واضع اللغة

١ - اللغة آلة جمهورية تستعملها الأمة كلها فيما وضعت لأجله، ويتفاهم بها الشعب قاطبة فيما يريد، فجمهرة كلماتها وغمرتها تتداولها ألسن الكافة، ولا سيما الأفعال والحروف، فما منها إلا يعرض لشخص من أشخاص تلك الأمة ولو في الفينة الوجيزة من حياته فيعبر بها عما يريد.

وإنما نقول جمهرة كلماتها؛ لأنه لا يمنع من عموم اللغة وجمهوريتها اختصاص بعض الهيئات والطوائف ببعض الألفاظ، كاختصاص العمال والصناع مثلا بكلمات من متعلقات عملهم وفنهم، كما لا يقدح في شيوع الأمة وشمولها تميز بعض أفرادها عن بعض بسمات فردية ليست في جميعها، بل العبرة في الأمة بالمزاج الوسط، وهو الأمر المشترك في مجموعها، كصبرة القمح لا يمنعها أن تكون قمحًا ما فيها من الغلت ولو كثر، ما دام دهماؤها قمحًا، وكذلك اللغة شمولها وعمومها بكثرتها الكاثرة، دون الحقائق العرفية الخاصة.

وكل شيء يتناوله الجمهور، يعتمله الجمهور ويغير فيه ويبدل، حتى يوافق ذوق المجموع. ويكون من عمل ذلك المجموع.

تعال إلى شيء من الأشياء العامة، واستعرضه أمامك على الأشخاص والأفراد، فإنك لا تشك في أن كل واحد انفرد عن الآخر بشيء ولو كان صغيرًا يجعل الأمور الفردية متغايرة مع المحافظة على الوسط العام.

هذه العمامة يلفها بعض الناس قوراء[١٧]، وبعضهم يجعلها صماء[١٨]، ومنهم مَن يجعلها محبوكة مهدبة، وآخر يرسل من طرفها عذبة، وتلك الطرابيش، بعضها طويل وبعضها قصير، ومنها متساوي القاعدتين، ومنها ضيق من فوق، وفيها القانئ، وفيها الأدكن، وفيها الكميت.

واللغة لم تعد هذه القاعدة ولم تشذ عنها؛ لأن اعتمال الجمهور في كل شيء يتناوله أمر من طبيعة الجمهور، وغريزة من غرائزه، ليس يتركها ما دام جمهورًا، وإننا نسمع الكلمة من آلاف الأشخاص بنبرات مختلفة يتميز بها صوت كل واحد، وهذا هو الذي يجعلنا نعرف الأشخاص من أصواتهم.

٢- ودراسة اللغة العامية تعطينا المثل الحي من عمل الجمهور في اللغة، فالمصري من القاهرة يقول (اشتريت وِنَّة تفاح) والإسكندري يقول (أجه)، ومن الناس من يقول

(١٧) واسعة مستديرة. (المجلة)

(١٨) غليظة يابسة. (المجلة)

(وجه)، وهكذا، وكلما انتشر التعليم فسوف يترك الجميع هذه اللهجات وينطقون باللهجة الفصيحة: (اشتريت أقة تفاح). فكلمة أقة لا تزال في طور التكوين حتى تستقر فيما بعد على ألسنة الجميع، ومثلها غيرها من الكلمات، وتلك اللهجة الفصيحة ليست عربية، وإنما نحن عرَّبناها، ولذلك اخترت التمثيل باللغة العامية؛ لأنها كما قدمت جسم حي يمكننا تشريحه، وهو حي وننظر رأي العين كيف تجري دماء التطور اللغوي، حتى تصل إلى قلب الجمهور، وهو المزاج الوسط، ثم تعود فتحيا بها الأطراف.

٣- أضف إلى ما تقدم أن خواطر الجمهور متقاربة، وتفكير أفراده متدارك متلاحق، فمن الكثرة الساحقة أن تَعِنَّ الفكرةُ لأشخاص كثيرين، من أمة واحدة، في وقت واحد، فلا يعرف السابق من اللاحق.

ولقد رزقت ابنة عزيزة عليّ، فأردت أن أتخذ لها اسمًا لم يسم به غيرها، كما لم يجعل الله ليحيى من قبلُ سميًا، وجعلت أتحرز الأسماء التي أسمعها، والتي تدل على معنى من المعاني الشائعة لآتي بهذا الاسم بعيدًا عن تفكير الجمهور، فسميتها (احتشام)، وظننت أنني قد وفقت إلى ما أردت، فإذا بي أسمع هذا الاسم لابنة أخرى، لا يكاد يكبر عمرها عمر ابنتي يومًا واحدًا.

وما لنا لا نؤمن بهذا وتوافق الخواطر عند العلماء أمر مشهور؟

فالكلمات تنشئها الحاجة، والحاجة قد تنبت لدى أفراد كثيرين في وقت واحد، ولن تعيش حتى يتعهدها الجمهور بعمله واصطناعه، إلى أن يهضمها مزاجه العقلي، فتصير في ذلك المزاج دمًا ولحمًا، وتندمج في جسم اللغة خلية من خلاياها.

٤- ومن المستحيل أن يعد إنسان لغة من اللغات ويهيئها، ثم يعرضها على شعب من الشعوب، ويريده على أن يحذقها، ويمثلها في مزاجه؛ لأن ذلك الشعب لن يأخذ من أي لغة إلا ما يوافق حاجته، وليس يعرض للشعب في آونة من حياته كل الحاجيات التي تستلزم ما في تلك اللغة من العناصر جميعها.

واللغة جزء من مزاج الشعب فهي تختمر رويدًا رويدًا، وقليلا قليلا كما يختمر العجين؛ ولذلك كانت محاولة تعليم الناس جميعًا لغة عامة (الإسبرنتو)[١٩] عملا صبيانيًا.

بل كيف تعرض المعاني الوفيرة لشخص واحد، حتى يضع لها ألفاظًا، ومن المعاني ما يعيش الإنسان ويموت وهو

---

(١٩) الإسبرنتو: لغة عالمية تهدف إلى تسهيل الاتصال بين مختلف الثقافات، مخترعها الدكتور لود فيغ إليعازر زمنهوف (١٨٥٩ - ١٩١٧). المجلة

لا يطرأ عليه في تلك الحياة ولا مرة واحدة؟

ولـولا أننا نتلقـى بعضنا عن بعـض، وجميعنا عـن اللغة نفسـها، لظللنا نجهل كثيرًا من المعاني، وأين معنى العتق، والكتابة، والتدبيـر وأم الولد، ونحن لا نفقهها إلا تلقيًا، أو بالقياس؟

وما لنا نذهب بعيدًا، وهؤلاء الكُمه، لا يعرفون شـيئًا من معاني الألوان، وإنما يفهمون من الأحمر والأخضر والأصفر والأبيض، ما نفهمه نحن إذا قلنا: شريك الباري.

واختلاف اللغات والألسـن، دليل علـى أن اللغة من مزاج الأمـة العقلي؛ لأن النـاس جميعًا كانوا شـعبًا واحـدًا، وهو حينـذاك كان يتكلـم لغة واحـدة، فلما اختلفت الشـعوب، وكان اختلافها بتكوين خاص، من عمل البيئة والوسط الذي نشـأ فيه الشعب، تغيرت اللغات تبعًا لذلك، فيدل هذا على أن اللغـة عنصـر من عناصر الأمة، فلذلك يسـتحيل أن يضع شخص لغةً لشعب من الشعوب.

سـمعت وقـرأت فـي الكتـب، أنَّ أول مَن نطـق بالعربية يَعـرُب بن قحطان، فتخيلـت يَعْرُبَ هذا، شـخصًا له ذاكرة اللوح المحفوظ، يعي فيها كل ما يخطر ببالنا من المشـاعر والوجدانات، وزعمته قد عاش آلاف السـنين، فخبر الحياة، مُرَّها وحُلوها ويابسها وأخضرها، وعَرف الصناعات دقيقها

وجليلهـا ، ومـارس الناس فتجلَّت له عواطفهـم ، واطلع على أعمالهم وأحوال معايشهم ، وعرف كل الأفعال والحركات ، واستوعب أوضاع الطبيعة ومشاعرها ، ثم وضع لتلك الآلاف المؤلفـة مـن المعاني ألفاظًا تناسـبها ؛ لأنني زعمت له عقلا آلق من البرق الخاطف ، وأمضى من شرارة الكهرباء .

ثم تخيلت العرب قطيعًا من الغنم يشبه الناس في الأجسام ولكن لا لغة له ، وإلا فلماذا يتركها إلى لغة أخرى ؟ وقد جلسوا أمـام هذا العملاق البادن ، يشـرف عليهـم جميعًا ، ويلقنهم لغته ، ويعلمهم النطق حتى تكلموا وصاروا أناسـيّ ناطقين ، وأصبـح يعرب بـن قحطان بحق أول مَن نطـق بالعربية . هذا واللهِ خيالٌ هو أو قريب منه كان يحضرني حين أسمع ذلك .

ولمـا عرضت هذا الخيال علـى مثابير العلم لم يصح منه حتـى القليل ، فعلمت ممـا تقدم جميعه من الأدلـة الحقيقةَ التالية : إن اللغة من عمل الجماهير لا من عمل الأفراد .

الفصل الثالث
نظام اللغة

١ - إذا ابتكر صانع شكلا من الأشكال، في عمل من الأعمال، أو بدت لمخترع فكرة من الفكر، في شأن من الشئون: الحسية أو المعنوية، كان من همه وغايته أن يسرع في إبداء هذه الفكرة، وإبراز ذلك الشكل، على الصورة التي ارتآها مثالا أعلى: في الجمال إن كان فنانًا، أو في الفائدة إن كان مشرعًا أو مخترعًا؛ لأن في الفرد طبيعة حب الشهرة واكتساب الجاه أو الثروة، ونيل المحمدة والثناء. كان ذلك ميراثًا من العامل الأول، وهو سعي الذَّكر إلى مرضاة الأنثى، وبلوغ هواها؛ أو لم يكن ميراثًا، وإنما دفعه إليه ازدحام الناس في معترك الحياة، فهو إن لم يجالد حتى يبلغ منزلة يطمئن إليها لا يهدأ أو هو لا يعيش.

أما الجمهور فليس لديه هذه الداعية، وليس من أخلاقه شيء مما مضى، إذ هو الكل في الكل في هذه الحياة، فليس له غاية إلا عند نفسه، بل هو نفسه لا غاية له؛ فكل أعماله تسير على هيئتها، حتى تصير إلى ما هيأت لها البيئة من المنازل.

ألق عقيدة من العقائد بين يدي شعب من الشعوب، ثم انظر ماذا ترى؟ فقد يمر العام والأعوام وهي لم تعم بعد، بل قد تلاقي عنادًا وعنتًا، في حين تجد بعض الأفراد قد استحوذت عليه، واستهوت لبه من أول ساعة سمعها، فشغفت قلبه حبًا.

واللغة كالعقيدة، وهما كغيرهما من أعمال الجماهير،

بطيء سيرها ، مُتأنٍّ سريانها ؛ وهانحن أولاء نحاول إحلال اللغة الفصيحة محل اللغة الملحونة ؛ وما ظفرنا بكل ما نبتغي ؛ بعد أن زاولنا ذلك حوالي قرن من الزمان ، ذلك لاختلاف الأسباب لدى الجمهور وكثرة الموانع .

٢- والشخص إذا زاول عملا من الأعمال قلما يستوعب جميع جهات النظر إليه ؛ ويأتي على مختلف مناحيه اللائقة بالاعتبار ؛ لأننا نتصور الأشياء من جهة واحدة في الأعم الأغلب ؛ وهي الجهة التي استرعت نظر العقل أكثر من سواها ، بما تهيأ من الأسباب التفكيرية الخاصة عند ذلك العقل ؛ وتجمَّع لديه من المعلومات التي تنبني عليها هذه الجهة وتتصل بها .

ويوضح لنا ذلك في المحسوسات ؛ أننا إذا عرضنا بيتًا من البيوت ؛ على جماعة من الناس ليُبدوا فيه آراءهم ؛ لم يلبث كل واحد منهم أن ينظر إليه من جهات أقل مما ينظر الجميع منها إليه ؛ فهذا ينظر إلى متانته مثلا ، وذاك إلى موقعه ، وآخر إلى هندسته ، ورابع إلى مناخه ، وهلم جرّا ، مما سيبدو لهم ولا يبدو لي .

ويوضح لنا ذلك في المعاني أن القضاة ينظرون إلى المسألة الواحدة نظرات مختلفة ، يبنون عليها أحكامًا مختلفة أيضًا ، كل حكم يوافق وجهة نظر القاضي الذي ارتآه ، وينبني على ذلك المثل القائل : لكل شيء في الحياة وجهان أبيض وأسود .

أما الجمهور الذي يحتوي العقول الكثيرة العدد ، ويشتمل على مختلف الأدمغة المفكرة ؛ فإنه حين يتناول أمرًا من الأمور

ينفـذ في كل نحوٍ من أنحائه بنظرة ثاقبة؛ حتى يسـتضيء ذلك الأمر من جميع الجهات. فما أشبهه بالأخطبوط؛ جم الأصابع؛ يلـف منها على أطـراف صيده، وقـد يبقى الكثير مـن أصابعه خاليًا.

٣- يتلقـى الجمهـور أعمالـه عـن الشـخص أو الأشـخاص والأفـراد؛ فهم يقدمون الشـيء سـاذجًا عبيطًـا[٢٠]؛ كما يقدم النسـاج الثوب؛ ثم يتناوله الجمهـور بالصقل والتهذيب، كما يتنـاول القصـار[٢١] الثياب، يتركها تملأ العيـن روعة وتبهرها جمالاً.

وإن يشكّ أحد في شيء من هذا فإن المخترعات تلقمه الحجر، وتأخذ عليه مسـالك الإنكار، فلا يسعه غير الاعتراف واليقين. أفليسـت القاطرة البخارية - ولها الآن ما لها من الجمال والقوة والإتقان والسـرعة - هي وليدة القاطـرة البخارية التي اخترعها (استيفنسن)؟ ومَن يراهما الآن يجد الفرق بينهما نابيًا بعيدًا؛ ذلـك لأن ملايين الأيـادي والعقول، قد تناولـت القاطرة من يد (استيفنسـن) الفرد، إلى يد (استيفنسن) الجمهور؛ وصارت بذلك خلقًا آخر.

ومنذ مدة كان يشك الناس في نجاح الطيران لسذاجة ما فيه من الشـكل، وضعف ما ينبنـي عليه من المـادة، وهاهم هؤلاء

---

(٢٠) كل مبتدأ من حفر أو نحر أو ذبح فهو عبيط (العين)، وهو هنا كناية عن السذاجة.

(٢١) القصـار: المبيض للثياب، وكان يهيئ النسيج بعد نسـجه ببله ودقّه بالقَصَرة. (المجلة).

يجدون الآن في (جراف تسبلن)، طائرًا يهزأ بالنسور والعقبان، بل يهزأ بالطبيعة نفسها وعواصف الرياح.

٤- وظاهرة أخرى لعمل الجمهور دون عمل الفرد، هي التمحيص ووضع كل شيء في مكانه، حتى يصير الأمر صوابًا من كل ناحية؛ وحقيقة خالصة من شوائب الأغاليط؛ لأنه -أي الجمهور- يتلقى كثيرًا من الملاحظات تَرده من الأفراد فيأخذ بها ويعمل حتى يبلغ بالشيء درجةً من الكَمال لا شية فيها من النقص والمعايب، ذلك مَثَل الجمهور فيما يعمله؛ وله فيما يعتقده نظام غير هذا، ففي عقائد الجماهير غلط كثير.

ومتى كانت أعمال الجمهور بطيئة التكوين، تختمر اختمارًا مُحكمًا، ومشمولة منه بالنظر إلى جميع الجهات، ومتقنة الصنع، وخالصة التمحيص، فإن أعمال الجمهور تكون دقيقة، ومتى كانت اللغة من أعمال الجماهير، فقد خلصنا إلى الحقيقة التالية: اللغات دقيقة الصنع جديرة بإنعام النظر في نظامها البديع.

الفصل الرابع
وضع اللغة

١ - إن الوقوف على وضع كلمة من الكلمات أو تاريخ استعمالها أمر من الصعوبة بمكان، لو كان أُتيح للعلماء لوقفوا منه على الظروف التي أحاطت بتلك الكلمة حتى أنضجتها، وكانت كيفية وضعها تصبح معروفة معرفة يقينية، ولكن ذلك لم يكن، فنحن مضطرون إلى استعمال القياس والاستنتاج ليحل محل ذلك التاريخ المجهول.

ومن حسن الحظ في أبحاث اللغات الذي يساعد مساعدة قيمة على معرفة وضعها، أن من عناصرها عنصرًا فيه مزية الأحياء الدنيا، وهي التوالد المستمر السريع، كالمكروب الواحد يتوالد في الدقيقة الواحدة آلاف المرات، وبالأحرى فيه مزية التناسخ التي يزعمها بعض الناس للأرواح، لا تترك جسما وتزايله حتى تتقمص جسما آخر وتحل فيه، ذلك هو عنصر الأسماء: الأعلام والنكرات، فإنها لا تقف عند حد، ولا يزال يطلُع كل يوم منها بجديد في وضعه، أو جديد في وضعه واستعماله، فتسميتنا للآدميين أو الصناعات أو الآلات بأسماء كانت مُستعملة معروفة كمحمد ومحمود وعلم النفس والقصارة من القبيل الأول، وتسميتنا لها بأسماء جديدة كالتليفون والروتوغرافور والفونوغراف من القبيل الثاني.

وسواء في أنها من هذا القبيل أكانت مقبولة عند كل العلماء على أنها معربة أم على أنها دخيلة، أم على أنها أجنبية بحتة

نضمنها كلامنا تضمينًا وننطق بها عارية سنردها، فإن الذي يهمنا هو استعمالها ودلالتها على المعنى الذي تؤديه.

٢- وأمران آخران ينفعاننا في جلاء هذا الغامض؛ الأول: أن اللغة من عمل الجماهير. والثاني: تخيلات الفرد الواحد وتصوراته وهو يزاول أعمالا أو يصور بالنطق أفكارًا، فالبحث بين زوايا هذا المثلث -جمهورية اللغة، وتخيلات الفرد، ووضع الأعلام والنكرات- سيكشف لنا عن أخيلة طسم وجديس والعمالقة الآخرين كما كشف لورد كارنارفون عن كنوز توت عنخ أمون.

فأحدنا حين يرى صورة أمامه يتخيلها فقط؛ ولا يتخيل أبدًا أن ثَمة في الدنيا صورًا أخرى من مثلها أو لا؛ فقد تكون صورة زيتية لم يُصنع منها غير هذه التي أمام الرائي، والمهندس الذي يصمم منزلا من المنازل لا يخطر بباله أن هذا المنزل التصميمي سيُبنى منه بيت أو بيوت، وقد يظل تصميمًا فلا يبنى على مثاله شيء، وحين يرى أحدنا حيوانًا غريبًا لا يخال أن في العالم غيره مثله أو ليس فيه؛ لأن الخيال إنما هو مرآة قابلة، تنطبع فيها المعاني الواردة إليه من مسالك العقل، وهي الحواس الخمس لا آلة فاعلة، وإنما تعمل القواعد العامة وتصوغها العاقلة، وعملها متأخر جدًا عن عمل بقية الحواس الباطنة، فلا يعقل المعنى العام، ولا تنتزع الكلية من الكليات حتى يكون الخيال قد طبع من جزئياتها الآلاف المؤلفة، وحتى تكون تلك الجزئيات قد تواردت عليه في صور شتى،

وحتى تكـون الحافظة قـد خزنتها، والذاكرة قد اسـتخرجتها في مختلف الحـالات، فحينئذ تتم المواد الأولية للفكر فتأخذ العاقلة في المقارنة والتشـابه، وما إلـى ذلك، ثم تعطي حكما عامًا في صورة قاعدة.

وعلـى هذه النظرية وجب الإكثار مـن الأمثلة وعرضها على التلاميذ، وتكليفهم بضرب الأمثلة المختلفة عند تعليم قاعدة مـن قواعد العلـوم، وكلنا حين يحاول الوصـول إلى قاعدة من القواعد لا يصل إلَّا من هذه السبيل.

فالنتيجـة أن أعمـال النـاس إنما تكون فـي الجزئيات، وأن القواعد إنما تنتزع بعد ذلك بكثير.

٣- فالذي يخترع شيئًا ويسميه لا يخطر بباله إلا وضع علامة تميـز هـذا المخترع عن غيره، أما العلامة نفسـها واسـتعمال شـخص آخر لها لتميز شيئًا آخر، فذلك لا يخطر له ببال البتة، كمـا أنه لا يخطر بباله أن يصـادف هذا المخترع رواجًا فيصنع من أمثاله الكثير؛ أو تحاربه جيوش الأغراض والمصالح فيقضى عليـه بالفنـاء، فإذا فرضنا الأول تكرر اسـتعمال الاسـم كلما تكرر صنع المُسـمى فيصبح هذا الاسـم من الأسماء النكرات كتليفون وتلغراف ومكروسـكوب - وإنما أختار هذه الأسماء لأن الدلالـة فيهـا واضحة، ولـو أنني أعـرف مخترعات حديثة لأبنـاء العرب لفخرت باتخاذها دليلا - وإذا فرضنا الثاني كان هذا الاسم علمًا.

٤- فالواضع الأول إنما يضع الكلمة أمام مسمى جزئي: هو الذي يحسه بإحدى الحواس الخمس، وإنما يصير هذا اللفظ نكرة أو علمًا بعد أن يتناوله الجمهور ويتعارف عليه، فإن كان له آحاد فإن كل فرد من أفراد الجمهور الذي رأى واحدًا من تلك الآحاد ينتقل إليه الاسم مع المسمى، ومن المجموع تصير الكلمة نكرة، وإن وجد فرد آخر ولم ينتقل الاسم معه كأبناء آخرين في تسمية الأولاد مثلا صار ذلك اللفظ علمًا.

٥- ويتضح جليًا معنى أن الوضع لا يتم إلا بعمل الجمهور، إذا بحثنا الألفاظ التي تُستعمل أولا دون قصد العلمية، ثم تصير علمًا فجملة (سُرَّ مَن رأى) إنما قيلت حينما نظر الناس المدينة المشهورة وسُرُّوا بذلك، ثم تُدوولت الجملة استحسانًا ثم نحتوا منها الاسم الذي صار علمًا وهو سامرَّاء.

وهذا المعنى متألق جلي في كل الأعلام التي يسمونها أعلام الغلبة كالعيوق[٢٢] والنجم، فإن الغلبة التي صيرتها أعلامًا لا يُعقل أنها كانت مقصودة لأول مَن نطق بتلك الكلمة؛ لأنها صفة تحصل من الاشتهار والتداول، وهو ليس من صنعة الفرد قطعًا، وهي لذلك توضح ما قدمنا من أن اللغة ليست من عمل الفرد، والحقائق العرفية العامة شهادة لا تُكابر في أن واضع اللغة هو الجمهور.

٦- والأسماء التي مدلولها معان لا محسوسات سارت في

(٢٢) العيوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا، لا يتقدمها ويطلع قبل الجوزاء. (المجلة)

نفس الطريق الذي سارت فيه أسماء المحسوسات، وتأخرت عنها في الظهور كثيرًا؛ لأن تلك الأسماء لم تظهر إلا حيث ظهرت المدنية وقوي التفكير، فالعقل والإدراك والتخيل والمواساة وغيرها من أشباهها تأخرت كثيرًا في الظهور عن الأب والأم والناقة والجمل، بل من تلك الأسماء ما أدركنا زمانه وحضرنا ميلاده، فالحيوية والجاذبية والكهربائية لم تستعمل إلا منذ عهد قريب، وهي لهذا دليل آخر على أن اللغة تصنعها الجماهير، أو يدلني المكابر على مَن وضع كلمة من هؤلاء التي ذكرت ويدي رهن أنه لن يستطيع.

٧- والمثنى والجمع قُصد بهما العدد في شيئين أو أشياء أولًا، ثم تداول الناس هذا فصارا للعدد المخصوص في كل شيئين وفي كل أشياء، وقد قدمنا أن الحاجة قد تعرض لكثيرين من الأشخاص في وقتٍ واحد، وأن هؤلاء الكثيرين يتوافقون في الخواطر؛ لأن الأمة لا تكون أمة حتى يكون لها مزاج معنوي خاص من مجموعة المشاعر والإدراكات، فأثر ذلك المزاج يظهر على أعمال الأفراد متحدًا في جوهره، وإن اختلف في بعض الصفات الفردية التي لا أهمية لها إلا في الفرد ذاته لا في المجموع.

٨- ويظهر الوضع من عمل المجموعة في ثوب آخر من الأسماء، هو اسم الإشارة فإن الإشارة الحسية التي ساعدت وتساعد اسم الإشارة على تأدية وظيفته ليست من عمل الفرد، بل هي من أعمال الأفراد؛ فأول من تلفظ باسم الإشارة تلفظ به

صوتًا ساذجًا، جعله بمساعدة الإشارة التي أبداها وسيلة لتأدية غرضه، فتنوقل ذلك على ألسنة الناس فأصبح ذلك متواضعًا عليه.

٩- والضمير كاسم الإشارة سواء بسواء قامت فيه الإشارة الشخصية المعنوية وهي المرجع مقام الإشارة باليد ونحوها.

١٠- والاسم الموصول بسبيل منهما.

١١- والأفعال تلذ دراستها جدًا لإثبات هذا الموضوع، فالناظر في أول نشأتها: أي في العصر الذي نزح فيه سيدنا إسماعيل -عليه السلام- والعبرانيون الأخر واختلطوا بمستوطني الحجاز، يتجلى له كيف نشأت الصيغ الحاضرة، وكيف تولدت من صيغ العرب العاربة والعرب المستعربة، وينكشف بذلك حقيقة الوضع، وأنه لا يتم إلا بالتداول والسريان على ألسنة الناس، وسأضع رسالة -إن شاء الله تعالى- في النسبة بين لغة العرب ولغة العبران يُفصَّل فيها الكثير من ذلك التفصيل الوافي.

١٢- والخلاصة أن الفرد أو الأفراد تنشأ الكلمة على ألسنتهم لمعنى جزئي غير محدد تمام التحديد، وأن الجمهور هو الذي يحدد المعنى بالتداول، وأن الوضع لا يستقر إلا بذلك التحديد، فهو صفة جمهورية لا فردية، وكل الذي في كتب الوضع من الشخصي والنوعي، العام والخاص، يُفهم على ما قدمت من الابتداء بالفرد والانتهاء بالمجموع حتى يستقر على ما قالوا، فإن كان منه ما لا ينطبق على ما ذكرت فإنني

أستمسك بالذي ذكرت مقتنعًا به كل الاقتناع، وله ما قدمت من الأدلة التي تدل عليه.

١٣- وعمل الفرد في كل ما تقدم قاصر على التلفظ الأول لمعنى جزئي غير محدد تمامًا، وهو عمل تمهيدي للوضع فقط، أما المعنى التحديدي فإن اللفظ يكتسبه بعد التداول فلا يقل قائل: متى كان الفرد متلفظًا فهو واضع.

وكل الذي ذكروه في علم الوضع لا يصح على ما هو عليه إلا بناء على الفكرة الداحضة، وهي أن اللغة توقيفية، أو أنها وُلدت تامة الخلق سوية، أما على الحقيقة التي صارت لا شك فيها وهي أن اللغة وضعية وأن الواضع كافةُ الناس وغمرتهم فإنه ينبغي -بناء عليها- لتصحيح قواعد علم الوضع أن يقال: لوحظ في تقعيدها النظر إلى الألفاظ وهي كاملة النمو تؤدي وظائفها، فالعلماء وجدوا الفروق بين بعضها وبعض في المعنى كالفرق بين العَلَم والنكرة مثلًا وهم وضعوا تلك القواعد منتزعة على الأكثر من تلك الفروق، أما سبيل نشوء اللغة فهي التي ذكرنا.

الفصل الخامس
بنية اللغة

١ - يُجمِع العلماء على أن الجسم المادي مركب من ذرات صغيرة، هي الجواهر الفردة لذلك الجسم وأن هذه الجواهر الفردة هي مركز التضامّ والائتلاف الذي صار به ذلك الجسم جسمًا بالوضع الذي هو عليه.

والباحث في اللغات يستبين له جليًا أن اللغة جسم معنوي حي يتبع في حياته نفس النظام الذي تتبعه الأجسام المادية في حياتها وأنها مركب إذا حلَّله الإنسانُ تصريفيًا، كما يحلل الجسمَ الماديَّ كيماويًا تكشَّف ذلك المركَّب عن بلورات صغيرة تراكمت عليها بلورات أخرى حتى انتهت إلى كلمة ذات معنى مفهوم.

هذه المزيدات كلها ترجع إلى مجردات، والمجردات تتفاوت درجاتها كثرةً في عدد الحروف وقلةً، والقليلُ طبعًا أصلُ الكثير أو كالأصل له؛ لأنه أقدم منه بلا نزاع؛ إذ إن العالم كله يتمشَّى صعدًا من القليل إلى الكثير ومن البسيط إلى المعقد ومن المفرد إلى المركب.

ودليل آخر على اتباع اللغة نظام الأجسام المادية أن المزيدات قد لا يكون لها مجرد مستعمل، والقطع بالزيادة على مقتضى قواعد اللغة التي لا شك في صدقها واطرادها يدلنا على أن هذه المجردات كانت مستعملة يومًا ما ثم هجرت؛ لأن فرعها أصلح منها وقد كتب البقاء للأصلح؛ إذ لا تعقل زيادة

إلا على شيء تلحقه هذه الزيادة فتكون اللغة كالأجسام المادية الحية يموت فيها الأفراد من أجل بقاء النوع.

٢- وعلماء التصريف يرون أن أول المجرد هو الثلاثي وهم على حق حين يقولون ذلك وهم ينظرون إلى الكلمات التي استقر فيها التطور اللغوي على قواعد عامة بها يحول الإنسان صيغة إلى صيغة أخرى، أما ونحن ننظر إلى نشأة اللغة وبنيتها، فإنه لا يسعنا إلا أن نحكم بأن الكلمات التي هي أقل من ثلاثة أحرف كانت أصولاً وحدها وورود كلمة يد مثناة (يدان ويدين) ومجموعة (أيد) شاهد بذلك، بل نحن لسنا وإياهم على خُلفٍ؛ لأننا نوافقهم على اختصاص التصريف بما قالوا ونوافقهم على أن حروف المعاني ليست تحتمل التصريف ولا تقبله، ونتفق على أن تلك الحروف عنصر من عناصر اللغة وأن من حروف المعاني حروفًا ذات مقطع صوتي واحد كالواو والباء والفاء فهم يتفقون معنا على أن أصل اللغة المقطع الصوتي الواحد وذلك الذي نريد ويستدل علماء (الفيلولوجيا) وعلماء الاجتماع على أن المقطع الصوتي الواحد أصل اللغة بل على وجوده إلى الآن في شكل كلمة من مقطع صوتي واحد مكرر بأن كلمتي (بابا - ماما) معروفتان في كل لغات العالم للوالد والوالدة وليسا سوى مقطع صوتي واحد يكرره الطفل في أول مناغاته، فاستعملا لأول معنى وهو معنى الأبوة والأمومة الذي هو أول مظهر من مظاهر الاجتماع الجنسي الذي نَسَل اللغات وغيرها من الأنظمة. والناظرُ في القواميس العربية والمتأمل

قليـلًا في تبويبها يشـعر بأن تراكم المقاطـع الصوتية هو الذي ألف الكلمات، أليسـتْ تقولُ: باب الهمزة والباء وما يثلثهما، باب الهمزة والتاء وما يثلثهما، أو تقول باب الباء فصل الهمزة، باب الباء فصل الباء، وهلم جرّا، فالمتقدمون أيضًا شعروا بهذا المعنى وهو دوران المقاطع الصوتية بعضها حول بعض وأقروه، وذلك كله يوصلنا إلى أن الحروف الهجائية أصل لغات الكلام.

٣- والحـروف الهجائية الشـائعة ثمانية وعشـرون، ولكن الحروف التي وردت في نغمات العرب تزيد على ذلك بالحروف التي ذكرها الزمخشري في المفصل وهي الآتية:

أ- الهمـزة بين بين - وهـي في غير اللغـة العربية ويعتبرها الفرنسيون من حروف الحركة (voyelles) ويرسمونها (e).

ب- ألـف الإمالة - وهـي كذلك في غير العربية ويرسـمها الفرنسيون (Ai).

جـ- البـاء كالفاء - وهو حرف شـائع في اللغـات الفرنجية ويرسمها الفرنسيون (v).

د- الجيـم كالشـين - ولا تـزال إلـى الآن في لهجـة مديرية البحيرة وهي في غير العربية وترسم في الفرنسية (j).

هـ- الشين كالجيم - ومثَّل لها الزمخشري بكلمة أشدق.

و- الصاد كالزاي - ومثل لها الزمخشري بكلمة مصدر.

ز- اللام الفخيمة - مثل صلاة، الله، وهي في غير العربية مثل ألمانيا (Allemagne).

ح- نـون الغنة - وكل نونات الفرنسـية بهذه المثابة تخرج

من الخيشوم مثل (Grand) .

ط- الصاد كالسين - مثل الصراط .

ي- الضاد الضعيفة - مثل ضرب .

ك- الطاء كالتاء - مثل طيب .

ل- الظاء كالثاء - مثل الظلم .

م- الكاف كالجيم ، الجيم كالكاف - مثل جمل ، وذكر الزمخشري أن الستة الأواخر مستهجنات ، والممعنُ النظرَ يرى أن كثيرًا منها ليس حرفًا مستقلًا ؛ لأنه ليس له مخرج خاص وإنما هو تلوين فقط لمخرج بعينه . ومن الحروف العربية ما لم يذكره الزمخشري وهو الباء الفخيمة وإني أحفظ من الشعر بيتًا لأحد شعراء الأندلس يشهد لها ، قال في وصف فتاة :

تقول كلما ريعت

من العزة يا بابا

ولا يزال يُنطق بها في هذه اللفظة إلى الآن اسمًا للأب أو اسمًا لرئيس ديانة المسيحيين في روما ، فإذا صحَّ أن نعد اللام الفخيمة حرفا كما عدها المفصل وجب أن نعد الباء الفخيمة كذلك ، وفي رأيي أنهما تلوين للحرف فقط بتضخيمه عند النطق به بأن يلفظ من مخرجه متسعًا ، ويكفي في التضخيم أن نضع علامة لذلك في علامات الترقيم ، ولعل اللجنة التي ستؤلف بناء على رغبة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول حفظه الله[٢٣] تتنبه لمثل ذلك وإلا فإني منبهها متى آن الأوان ، مؤديًا

(٢٣) تم التأليف في عهد الملك فؤاد الأول. (المجلة)

بعض ما يجب علي خدمة لديني ولغتي وأمتي.

ويهمني جدًا الحروف التي رسمتها بحروف فرنسية؛ لأنها تعين على حسن التفاهم بيننا وبين الغربيين وتقرب من مسافة الخلف بين اللهجتين، فلو نطقنا جورج مثلًا كما ينطق الغربيون أَمِنَّا معرتهم وسخريتهم وكنا في الوقت نفسه غير مقلدين ولا متطفلين.

وهذه السخرية قد تؤذينا، في كثير من الأمور غير اللغة؛ لأنها تدعو إلى الاحتقار، وهو لا تقف نتائجه عند حد، وفي حسن التفاهم نفع عظيم للمجموعة البشرية، ولا سيما ونحن نقفى على آثار الغربيين في كل شيء، رضينا أو كرهنا، تعجل ذلك أو تمهل، فلَأَنْ نجد الشيءَ على أنه من تراثنا، خيرٌ من أن يكون لنا ونعتقد أننا مُنحناه تفضلًا وإحسانًا.

٤- ولهذه الحروف أشكال تدل عليها، وتنبئ عنها عملتْ فيها سُنَّةُ الترقّي حتى وصلتْ إلى درجة من الجمال لا بأس بها، وإن كانت محتاجةً إلى الشيء الكثير في إصلاح كتابتها مجتمعة؛ لتؤدي نطق الكلمات نطقًا صحيحًا، فإن اعتبار الحركات علامات منفصلة لا تدخل في تركيب الكلمة أَخَّر تقدمَ اللغة العربية كثيرًا. ومن يظن أن القواعد النحوية والصرفية والإملائية تتضافر على سد هذا العوز، والقيام بتلك الحاجة، وتمييز الكلمة، وتشخيصها في النطق تشخيصًا لا لبس فيه، كما تنطق الكلمات الأوروبية في لغاتها أو كما نكتب كلمة من كلماتنا بحروف إفرنجية، فإنما هو يغالط

نفسه ويريد أن يغالطنا معه، أو هو يقول ذلك مازحًا غير جاد.

فليستْ كل الكلمات التي ننطق بها عربية.

ولسنا نتلقى الكلمات عن طريق السماع فقط تَرِدُنا الكلمة عن طريق الكتابة.

وليس كل الناس قد تهيأتْ له أسباب التعليم العالي حتى يكون قد نال من القواعد حظًا وفيرًا.

ومن تعلم تعلمًا عاليًا فإنه لن يقضي حياته في درس اللغة درسًا يُلِمّ بكل ما يتداوله الناس من الكلمات ضبطًا ودراية.

وفوق هذا جميعه فليس أحدُنا مصونًا ومعصومًا من الخطأ والنسيان.

إن اللغة للشعب فيجب أن تكون كتابتها سهلةً محكمة، ولقد كان لنا شيخ يدرس الجغرافيا فجعل يقول عن (بيترمارتسبرج) أضباطًا[٢٤] لو طاوعناه عليها لم يكد يقفُ عند حدٍّ، وهو يقول جادًا كأنما يقرأ بالسبع آيةً من كتاب الله تعالى.

وظل الناس حين كتب حكمدار العاصمة (Russel) باشا منشوره في المخدرات يقولونه مرة (رَسْل) بوزن (سَقْف)، ومرة (رُسُل) جمع رسول بوزن، ومرةً (رُسْل) وزن (قُفْل) ومرة (رِسْل) على وزن (قِرْد)، وكل هذه الأوزان سمعتها سماعًا أثناء الضجة التي أحدثها ذلك المنشور، وأؤكد تأكيدًا يقينيًا أن المندوب السامي لورد اللنبي (Allenby) قضى ما قضى في الديار المصرية، ولعب في سياستها دوره المشهور،

(٢٤) أي يضبطها بالفتح والكسر والسكون.

ولا يـزال اسـمه غير مضبوط تمامًا عند الذيـن ينطقون به وهم كثيرون وغير جاهلين.

وقد حاولتُ جعلَ الحـركات حروفًا في بنية الكلمة ووُفِّقتُ في ذلك والحمد لله إلى أشكالٍ لا بأس بها سآخذ في نشرها متى نضجتْ تمامًا، وأقدِّمها للشـعب العربي خدمة صادقة، حتى إذا زالـت العوائق الجمة التي تعترض عادةً كلَّ شـيء يحاول تغيير مـا في يد الجمهور، ومنها الصناعـات والحِرَف التي يؤثر فيها المختـرع الجديد، حينئذ تؤدي تلك الحـروف الجديدة خدمةً جُلَّى، لها في تقدم اللغة وانتشـارها وترقية الشعب العربي شأن مهم.

٥- وتنقسـم الحروف الهجائية فـي كتابتها ثلاث طوائف، طائفـة توصل بما قبلها فقط، وهي الـدال والذال والراء والزاي والـواو، وطائفة لا توصل بما قبلها ولا بما بعدها وهي الهمزة، وطائفة توصل بما قبلها وبما بعدها وهي الباقي.

والسبب في انقسام حروف الهجاء ذلك الانقسام هو بساطة شـكل الحروف العربيـة. وانتقاصهـا من أطرافهـا لتندمج في الكتابـة، وتقـارب تلك الأشـكال بعضها من بعض، فاسـتعين بالفصـل على التمييز وعدم الاشـتباه، فالألـف مثلًا لو وصلت بمـا بعدها لصـارت لامًا، والذال لو وصلت بمـا بعدها لصارت نونًا وهلم جرّا.

ولـو أنهم اسـتعانوا بعلامات أُخَـر للتمييز، كما اسـتعانوا بالنقـط، أو لـو أنهـم كتبوا الحـروف متراصـة كل حرف على

هيئته الإفرادية، لكان من السهل جدًا إدخال حروف الحركات في بنية الكلمة، ولتقدمتْ اللغةُ تقدمًا سريعًا، ولوفَّرْنا على التلاميذ التعب في معرفة شكل الحرف الواحد أولًا ووسطًا وآخرًا وهو كثير.

وسأضرب الهمزة مثلًا، فإن بساطة شكلها، والتباسها بحروف أخر، إذا وصلت بما قبلها أو بما بعدها، جعل العلماء يتلمسون لكتابتها الأوضاع المختلقة، وينتحلون الأسباب لرسمها. فتارة ينظرون إلى حركة ما قبلها (سبأ - يرجئ - وضؤ) وتارة ينظرون إلى حركتها (يسأل - يسئم - يرؤس). وتارة إلى طبيعة الحرف قبلها (شيئك) ويتركون الحركة. وتارة إلى طبيعة الحرف بعدها (مسئول) وتارة تُرتَجُ عليهم كل هذه التارات وتضيق بهم الدوائر فيقطعون بها الكلمة قطعًا من الوتين، كأنها أجرمتْ إجرامًا (تفاءل - ضوءه - شيء) وتحت كل تارة من هؤلاء التارات حالات وللحالات مطردات وشواذ، بلغ الجميع كثرة استدعت أن يوضع لها علم بقواعد معتبرة، وأصول مرعية وسمَّوه علم الإملاء الذي وُضع خصيصًا للهمزة والألف، ولعددٍ غيرهما من الكلمات، لولاهما ما احتاج إلى وضع ولا تبيين، بل الألف كالفرع في الكتابة عن الهمزة فعلم الإملاء من أجلها فقط.

ذلك العلم المملة قواعده، الركيكة أمثاله، يوضع من أجل شكل بسيط لا ثاني له، لحرف من حروف الهجاء لا ثاني له؟!

مجهود من العلماء أعتبره ضائعًا، وأعمار صُرفت أحتسبها

عند الله وهؤلاء تلاميذ الأمة زهراتها الغضة، وشبابها الناهض، وذخرها المكنوز، نَفُتُّ نحن في عزائمهم ونُكِدّ أذهانهم، ونثقل كاهلهم. ونؤخر من خطوات تقدمهم، بعلم الإملاء مع أن جرة قلم صغيرة تريح الناس من هذا العناء.

لا شيء يدعو إلى بقاء هذه الحزون الجمة، والعقبات الكئاد إلا المحافظة اليابسة على تركات الأولين، وتلك حجتهم -إن كان في المحافظة شيء من الفخار بتراث الأجداد- غير قائمة هنا، فإن أشكال الحروف العربية تباينت كثيرًا عن الأشكال الغابرة، حتى لا مناسبة بينهما إلا في الخلايا الأصلية، والجواهر الأولى، والنظام العام كالابتداء من اليمين إلى الشمال.

فهذه الألف عندنا الآن ليس لها ذيل، ولا عَجب كعَجب الذَّنَب، وهي في الخطوط القديمة لها هذا العجب، ولا يزال الخط المغربي يكتب هذا الذنب، والفاء في الخط المغربي تُنقَط من تحت، وكل من له دراية بالخطوط العربية يدرك ذلك تمام الإدراك، ومن لا يشأ إلا الرؤية بنفسه فليقرأ مثلًا كتاب رسول الله ﷺ إلى المقوقس، وليقارن بينه وبين ترجمته بحروفنا يجد الفرقَ كبيرًا. بل وجود تلك الترجمة بجانب الكتاب نفسه في كل المراجع التي تُعنَى بنقل صورته الزنكوغرافية أو الفوتوغرافية شاهد غير مطعون فيه على صحة ما أقول.

ولو أننا أبقينا حرف الهمزة على شكله المماثل لشكل العين، وكتبناها كما تكتب العين. وميزناها بشيء من النقط، أو العلامات من تحتها أو من فوقها، كما تميزت العين عن

الغين، وكما تميزت الباء والتاء والثاء والنون والياء، إحداهن عن الأخريات لو عملنا ذلك لوفرنا أزمانًا طويلة، يصرفها الناس في دراسة قواعد الهمزة ثم لا تعلق بأذهانهم، ولَمَا كنا قد خالفنا السُّنَّة التي سنها لنا آباؤنا الأقدمون في كثير ولا قليل، ولاعتززنا بتراثنا الفاخر، وتقدمنا مع أهل العصر المسرعين، وقد كتبت بهذه الطريقة كلمات كثيرةً جدًا، من الكلمات التي فيها همزات، فكانت النتيجة سارةً تدعو إلى الارتياح، واخترتُ تمييز الهمزة عن العين والغين بشكل ثلاث النقط التي تكون في خط الرقعة (ـ) وكتبتها من فوق؛ جريًا على السنن الأعم في نقط الحروف العربية.

أرى الحاجة ماسة شديد المساس إلى تحسين الكتابة العربية، حتى توافق حاجة العصر الحاضر في السرعة والإتقان، وسيكون ما بعد العصر أشدَّ طلبًا لهما. وما حدا بالأتراك أن يهجروا كتابتهم كلها إلى الحروف اللاتينية إلا العيوب التي في كتابتنا، من عدم إدخال الشكل في بنية الكلمة والافتقار في كتابة الهمزة إلى كثير من القواعد، وعدم شمول الحروف العربية لكل المقاطع الصوتية التي في اللغات الأخرى، واختلاف شكل الحرف الواحد أولًا ووسطًا وآخرًا.

وليس يخفى ما يجره ذلك من التهاون في تراث الأمة ودينها المقدس، فقديمًا ولا يزال، كانت الكتابة مرتبطة باللغة، واللغة مرتبطة أيَّما ارتباط بأنظمة الأمة، وعقليتها، وذوقها، وتفكيرها أي بمجموع حياتها على العموم.

فإذا كان سادتنا الذين ورثوا عن آبائهم سمكةً في ماء، لا يريدون أن يزيدوا هذا الماء قليلًا كلما كبرت السمكة أو جف الماء، محافظةً منهم على ما ورثوه من الآباء دون زيادة أو نقص، فإن السمكة ستموت حتمًا بين أيديهم وهم ينظرون، ولكننا لن نمكنهم نحن أبناءهم من ذلك، فإننا نريدها أن تكبر، وأن تلد، لنأكل منها لحمًا طريًا، ونتخذ حلية ولبوسًا، وسنزيد الماء ولو طفح الإناء.

هاأنذا أضع للحروف الزائدة على الثمانية والعشرين، أشكالًا تجعلها في عداد الموجود، والمستقبَل كفيل بالأخذ بها، أو بمثلها، أو خير منها.

أ- الهمزة بين بين - نكتبها كالهمزة الجديدة عينًا ونضع تحتها ثلاث نقط رقعة.

ب- حرف الإمالة - نكتبه ألفًا فوقها ثلاث نقط رقعة.

ج- الباء كالفاء - نكتبها فاء فوقها ثلاث نقط رقعة.

د- الجيم كالشين - نكتبها جيمًا تحتها ثلاث نقط رقعة.

هـ- اللام الفخيمة - نكتبها لامًا فوقها ثلاث نقط رقعة.

وهذه الأشكال قطعًا قابلة للتحسين، فقد تستغني عن مجموع النقط والحرف بشكل آخر، ولكني قدمتُ هذه فقط لأبين أن في الإمكان الدلالةَ على ما نريد من غير تغيير كبير.

٦- ولكل حرف من الحروف الهجائية مخرج خاص، وكلها منحصرة بين الأحبال الصوتية المبثوثة في الزور، وبين الشفتين.

ولهذه المخـارج اعتبارات، كل اعتبار منهـا يعني طائفة من العلمـاء؛ لأنه يمت إلى الفن الـذي يزاولونه وينفع فيه. فعلماء التجويد ينظرون إليها من حيث الشـدة، والرخاوة، والإطباق، والانفتـاح، والاسـتعلاء، والانخفاض، إلى غيرها مما يسـاعد على تنغيم النغمات الصوتية تنغيمًا خاصًا.

وأَحْـر بعلمـاء المطالعـة أن يكونـوا كعلمـاء التجويد؛ لأن تجويـد النطـق ليس خاصًا بالقـرآن الكريم، بل هـو واجب في كل الكلمات، إذا أردنا الرقيّ للغتنا، وأن نردها سـيرتها الأولى سلسةً فصيحةً، ولكنْ حذارِ الغلوَّ والإغراق.

وإنمـا عُني علماء التجويد بها، لسـموّ منزلـة القرآن، وإثم اللحن فيه، ولأن النطق العربي لم يكن قد فكر أحد في تحسينه، خصوصًا في الأزمنة التي بعدت فيها الشـقة بين لغة النطق ولغة الكتابة.

وعلماء التصريف ينظرون إلى الحروف الهجائية، من حيث الجـوار وقـرب بعضها مـن بعـض، فأفادهم ذلك بعـض قواعد الإبدال في تاء الافتعـال، ويعنينا قبل هذا جميعه أن ننظر إليها من حيث طبيعتها: أي من حيث مادتها. والأشـياء التي تكونها وهي بهذا الاعتبار صنفان.

الأول: حـروف عضليـة: وهـي الحـروف التـي نحتـاج في تكوينها إلى تشـغيل عضلات خاصة. غير دفع الهواء من داخل الرئتين كتشـغيل اللسـان أو الشـفتين أو اسـتعمال الأسـنان، وهكذا.

الثاني: حروف تجويفية: وهي الناشئة من دفع الهواء فقط، ولا تشتغل فيها عضلة خاصة شغلًا بينًا.

ولعله لم يسبقني أحد إلى هذا التعبير، ولكني آمن النقد عليه، وأثق بأن أهل العلم يتلقونه بالقبول؛ لأننا مضطرون في تعليل الأشياء إلى الرجوع إلى أصلها، وإلى وضع أسماء تنفع في الفن عند الحاجة، ووضع الأسماء أمر هين. خصوصًا في العلوم والصناعات، لانتشار الحقائق العرفية الخاصة منذ زمان. وخصوصًا إذا كانت هذه النسبة بزيادة ياء النسب، كما فعلت؛ لأنها لم تغير ولم تبدل شيئًا.

فالقسم الأول: هو كل الحروف ما عدا الألف والواو والياء، والقسم الثاني: هو الألف والواو والياء.. ومع أن هذا التقسيم واضح ومتين يمكن الاعتماد عليه دون أن يحتاج إلى ذكر من السابقين يعززه، أو قول منهم يعتمد عليه، فإنه يزيده ثقة أنهم جميعًا يفردون الألف والواو والياء بذكر خاص، ويسمونها تسمية خاصة، هي أنهن حروف العلة، ونحن قد زدنا على ذلك بيان منشأ ذلك التقسيم، وأنه هو طبيعة الحرف، وأن العِلِّيَّة تلحقهن من أجل هذه الطبيعة، فدعمنا أقوالهم بالبحث، ومهدنا للأمور والقواعد التي تنبني على ذلك في باب الإبدال.

٧- ولهذا الاختلاف الطبيعي -أوثر هذه النسبة- أثرٌ كبير، فالحروف العضلية تحتمل الحركات في يسر وسهولة؛ لأن العضلة تكون الحرف، ودفع النفس يكفيه التكييف المطلوب، وأما حروف التجويف فإنها لا تكاد تحتمل الحركة

ولا تطيقها، وسيكون لهذا شأن كبير في الإبدال، ينبني عليه كثير من مسائله، بل لا نغالي إذا قلنا: إن الإعلال جميعه ينبني على هذا الأصل المذكور.

ومن أجل ذلك، لا تظهر الحركة قوية على حرف العلة إلا عند التضعيف، مثل قوَّم وبيَّت؛ لأن أحد الحرفين يسكن عند التضعيف، وعند الإسكان ينحبس النفس، فتشتغل عضلة خاصة لذلك، ويبدو الحرف كأنه عضلي؛ فلذلك يحتمل الحركة مثل تلك الحروف العضلية.

وحين يقول العلماء: «الفتحة تظهر على الواو والياء لخفتها عليهما»، فإنهم لا يقولون ذلك إلا على الواو والياء الأخيرتين، وفي آخر الكلمات تكون الحركات دائمًا رخوة، حتى على الحروف العضلية، وكأنهم يريدون بالخفة نوعًا من الثقل يحتمل في الكلام، بالقياس إلى الثقل الذي يكون من الحركات الأخرى، وإلا فلا يشك أحد في أن الواو والياء من مثل «أريد أن أرمي الكسل وأسمو بجِدي» أثقل بكثير من «أريد أن أجتهد حتى أنال المعالي» وأشباهها. وأما الواو والياء المحرَّكتان في الوسط فهما عضليتان حتمًا.

فالحرف العضلي سند للحركة، والحركة عرض له، وهو متماسك بدونها، وأما حروف العلة التجويفية، فلا تكاد تكون سندًا للحركة على ما ذكرنا، ويشهد لذلك قول الرضي على الشافية: «ثم نقول: إنما ناسب حرف

الحلـق عينًـا كان أو لامًا[٢٥] أن يكون عيـن المضارع معها مفتوحًـا ؛ لأن الحركـة في الحقيقة بعض حـروف المد بعد الحـرف المتحرك بـلا فصل ، فمعنى فتـح الحرف : الإتيان ببعض الألف عقيبها ، وضمها : الإتيان ببعض الواو عقيبها ، وكسـرها : الإتيـان ببعـض اليـاء بعدها ، ومن شـدة تعقب أبعـاض هذه الحروف الحرف المتحـرك ، التبس الأمر على بعـض الناس ، فظنـوا أن الحركـة على الحـرف . وبعضهم تجـاوز ذلك وقال : هـي قبل الحرف . وكلاهمـا وهم ، وإذا تأملـت أحسسـت بكونها بعده ، ألا ترى أنـك لا تجد فرقًا في المسـموع بين قولك الغزو بإسكان الزاي والواو ، وبين قولك الغز بحذف الواو وضم الزاي ، وكذلك قولك بالرمي بإسـكان الميـم والياء ، والـرم بحذف الياء وكسـر الميم ، وذلك أنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه ، صـار بعضَ ذلك الحرف ، فيكون عين الحركة ، إذ هي أيضًا بعض الحرف كما قلنا » .

فالفتحة بعض الألف ، وليسـت الألف مركبة من مقطعي صوت ، ولكنها مقطع واحد ، فمعنى أن الفتحة بعض الألف أن الألـف فتحـة طويلة ، وليـس معنى ذلك أنهـا مركبة من فتحة وشيء آخر ، وذلك المعنى جليّ جدًا في الألف ؛ لأنها لا تكـون إلا مَدَّة ، أي فتحة مطولة ، والواو والياء مثلها ، وإن عرض لهمـا ألا تكونا مَدتيـن . . وكأن هذا الذي استأنسـه

(٢٥) أي عين الكلمة أو لام الكلمة وليس حرف العين ولا حرف اللام. (المجلة).

الرضي هو الذي حدا بالغربيين أن يعتبروا حروف العلة من الحركات وهم يسمونها الحروف المتحركة لما فيها من الشبه بالحروف وبالحركة.

٨- ومن أجل أن اللغة كلها تتألف من تركيب المقاطع الصوتية آخذًا بعضها بحجز بعض، ومن أجل أن حروف العلة لا تحتمل الحركة، قد نشأ ثقل في تأليف بعض الكلمات، فلما وجدها الجمهور ثقيلة جعل يشذب[٢٦] من أطرافها ويلاين في صلابها، حتى أسلست وانقادت، ذلولًا خالصةً من كل ثقل، أو كالذلول؛ لأن الثقل الذي فيها تطيقه الألسن، ولو مغمضة فيه، حتى لا تضيق اللغة، وحتى لا تضيع ألفاظٌ لِمعانٍ. والشعبُ محتاج إليها، في حياته ونموه وارتقائه.

ومثال ما خلص بالملاينة من الثقل في الصحيح كل باب الافتعال، من اصطبر وادكر وغيرهما، ومثل شدّ وجد ونحوهما، فالإبدال في الأوليين، والإدغام في الأخريين، جعل الكلمة سائغة لا كراهة فيها، ومثال ذلك من المعتل قال وبات وشبهها، ومقول ويَعد ونحوهما، فالقلب في الأوليين والحذف في الأخريين جعل الثقل أثرًا بعد عين.

ومثال الثقل المحتمل في الكلمة الصحيحة أشدق ومصدر. ومثالها في المعتل لن يدعو ولن يرمي.

٩- وقد خرج الجمهور عن الثقل في الكلمات الصحيحة

---

(٢٦) شذب: الشذب: قشر الشجر والفعل يشذب: أي يقطع من الشجر. (العين ٢٤٩/٦).

بالإدغام إذ لم يعرض ثقل فيها إلا لتوالي حرفين أو أكثر من جنس واحد مثل قلَّ وجـدَّد، واضطر إلى احتمال هذا الثقل إذا دعـاه إلـى ذلك صيغة مـن الصيغ التي تجـب المحافظة علـى هيئتها، لما فيها مـن معنى خاص، مثل أَلَـلَ الماء إذا تغير. وسنعرف قريبًا ما هي تلك الصيغ.

أمـا حـروف العلة، فالثقل فيها ينشـأ لما ذكـر، ولغيره من أسباب سـنأتي عليها في الإبدال؛ ولذلك كانت الحيلة التـي تحول بها واضع اللغة للاحتراز من هذا الثقل متنوعة، كالنقل، والقلـب، والحذف، والرد، والإدغام، ويشـملها جميعًا باب الإبدال.

الفصل السادس
الإبدال

١- الإبـدال في اصطلاح علمـاء التصريف: هو جعل حرف مـكان آخر. وهم يشـترطون أن يكون البدل مـكان المبدل منه ليخرجوا بذلك الشـرط العوض وهـو الإتيان بحرف بدل حرف قـد حذف بلا مناسـبة بينهمـا فإن العوض دائمًـا يكون في غير مـكان المعوض عنه كالتـاء في عِدَة وزِنَة فإنهمـا بدل من الواو المحذوفـة مـن أولهمـا. وهـذا التعريف هكـذا يشـمل أنواع التغير الذي يحصل في بنية الكلمة من القلب والنقل والحذف والإدغام.

ونحـن نوافق علـى هذا التعريـف ونخالف الـذي يزيد قيدًا لإخراج الإدغام أو قيدًا لإخراج القلب؛ لأن الاختصار في تبويب الأبـواب أولى حتـى توجد المناسـبات القوية بيـن مجموعات المعلومات فتكون أرسـخ في العقل على عكس ما إذا فك نظام المعلومـات آحـادًا -ومن ثم نيطـت المعلومـات بقواعد عامة يسـهل دركهـا وتحصيلها- ولأن الكلمة التـي حصل فيها نوع مما ذكر تكون قد اسـتبدلت حالًا غير الحال التي كانت عليها وحصل لها معنى الإبدال.

٢- ومنـذ القـدم قد اهتـم العلماء بالإبدال وبوبـوا له الباب المستقل اللائق بأهميته وقعدوا قواعده منفردة عن سواها.

ولمـا كان مـن حـق اللاحقيـن أن ينظـروا دائمًا فـي أعمال

السابقين نظرة الفحص والتمحيص؛ لأن الوارث من حقه -بل من الواجب عليه- أن يرعى التركة التي آلت إليه وأن يتصرف فيها تصرف الإنماء والزيادة إن أراد أن يَخرُج من عداد المبذرين والسفهاء، لمَّا كان الأمر كذلك فإني أتسلح بالشجاعة الأدبية الكافية لأنقد الإبدال الذي ورثناه عن القدماء جزاهم الله أحسن الجزاء.

وما يقوله الأغرار: «ما ترك الأوائل كلمة لقائل» فذلك قولٌ يراه عقلٌ ضيقُ العطن مأفون، لم يؤمن بما قال الله تعالى:

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

(الإسراء: ٨٥)

فلا يزال في ملك الله تعالى ما يتسع لاصطناع عقول البشر، ويكفي لتشغيل أذهان بني آدم ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا، إنما تتكيف الحياة وتتضع بما يعثر عليه الناس من الحقائق، أمَّا المثل الأعلى فلا يزال على سفر بعيد.

ولستُ أقصد الزراية بأحد، وإنما هي محاولة في سبيل الكمال، أدعمها بما يعن لي من الأدلة، خدمةً للفن الذي أزاوله ليس غير.

٣- فالإبدال الذي ذكروه تقعيده فاسدٌ. وإنما توضع القواعد استنباطًا من الجزئيات لتقاس عليها الجزئيات، يستنبطها العالمون ليقيس عليها الجاهلون. فإذا ذُكرتْ القاعدةُ ولم نجد ما نطبقه عليها كانت فاسدةً، ومن ذلك قول ابن مالك: «والواو

لامًا بعد فتح يا انقلب»، ومثله قول المفصَّل في إبدال الياء من أختيها: «ومن الواو في نحو مِيقَات وعِصِيّ وغَازٍ وغَازِيَة وأَدْلٍ وقِيَام وانْقِيَاد وحِيَاض وسَيّد ولِيّة وأَغْزَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ)، فلسنا نجد في الأمثلة التي ذكروها واوا بعد فتح، وإنما الذي فيها ألفٌ انقلبت ياءً.

يشهد بذلك قواعدُ النحو أنفسُها؛ فالنحويون يقولون المُعطَى (وهي التي مَثَّل بها ابنُ مالك) اسم مقصور، والمقصور اسم مُعرَب آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، ويقولون يَرْضَى، (وهي التي مثَّل بها ابن مالك) فعل مضارع معتل بالألف، ومثلها أَغزَى واستغزى، كما مثل المفصل. فالقاعدة مخطئة في التعبير وهي بعبارتها غير صادقة على شيء من الجزئيات، فهي فاسدة.

ومن يجيب بأن هذه الألف أصلها واو، والقاعدة بحسب الأصل لا يصح أن يكون ناظرًا في الإبدال؛ لأن الإبدال إنما يكون في الحرف الذي استبدل لا على حرف لم يتصل له الإبدال بسببٍ، حتى يمكن أن ينبني الإبدال على سبب معقول، والواو التي هي الأصل الأصيل كما يقولون، لم تكن في المفرد حين تثنيته في كلمة المُعْطَيَان وأشباهها، ولا في الفعل حين أُسند في الكلمات يَرْضَيَان وأَغْزَيْت واسْتَغْزَيْت وأترابهن.

وهل يسوغ لنا أن نقول إن (رُوعِيَ) وأمثالها عينها لا تقلب؛ لأن أصل الضمة قبلها فتحة، ما دمنا نقعّد القواعد على الأصل،

مع أننا نراها رأي العين مبدلة، ويجب إبدالها حتمًا؟

وأيًا ما كان، فإن هذا الجواب نفسه يشهد بفساد القاعدة؛ لأنه يُخرجها عن الحقيقة إلى المجاز، والمجاز إذا دخل قاعدةً أفسدها، كما تدخل الملوكُ القرى، بل من المستحيل أن تجد واوًا مثل ما ذكروا؛ لأنها تكون قد قُلبت ألفًا.

ولندعْ القاعدةَ على حالها، ولْأذكرْ ألْف مثال ومثال فيها واو هي لام وقبلها فتح ولم تقلب ألفًا، ولأواجه بها القاعدة لتخرَّ منهارةً خاويةً على عروشها.

فكل فعل ثلاثي ناقص بالألف، وأصل ألفه واو، عند إسناده إلى ألف الاثنين، أو تاء الفاعل أو نا الفاعل، أو نون النسوة، ترد ألفه واوًا، وتبقى الواو مع الضمائر، (غَزَوَا، غَزَوْتُ، غَزَوْنَ) فهذه واو هي لام، وهي أصلية، وقبلها فتح، فلو كانت القاعدة صادقة النظر في الاعتبارات التي انبنت عليها، لما وُجد مثال مما ذكرت إذ لا فرق بين هذه الأمثلة وبين ما يريدون بالقاعدة إلا في عدد الحروف، فما يريدون بالقاعدة هي الزائد عن الثلاثة، وهذه هي الثلاثية، وذلك ليس فرقًا ما دام الاعتبار هو ما ذكروا.

فالقاعدة فاسدة من ناحيتين، ناحية ماصدقاتها وناحية اعتباراتها، وإذا سألناهم: لماذا حذفت الواو في (يَعِد) وأمثاله قالوا: القاعدة أن الواو إذا وقعت بين عدُوَّتيها الفتحة والكسرة تُحذَف، فإذا قلنا لهم: لماذا صحت في موئل وموعد، وكل

ما ماثلهما في الصوغ، وهو كثير جدًا سكتوا سكوت العاجز المعترف بفساد القاعدة، وحاول بعض الذين وجَّهتُ إليهم هذا السؤال أن يجيب فأمعن ثم قال: إن الميم في موئل وموعد زائدة، وهذا فرق، فقلت له: الزيادة والأصالة لا تصلح فرقًا؛ لأن الإبدال يلحق حروف الزيادة أيضًا، وهذا (مَقُول ومَبيع)، المحذوف فيهما واو ولو مفعول على رأي سيبويه، وفوق ذلك فإن الياء في يعد وأمثالها زائدة أيضًا، ككل حروف المضارعة، فسكتَ ولم يُحِرْ جوابًا، واعترفَ بعجز القاعدة.

وللنحاة تعليل أشهر من هذا: هو أن السبب: وقوع الحرف بين الياء المفتوحة وبين الكسرة، وهو غير صحيح كذلك؛ لأنه قد اطرد حذف الواو في كل ما كان مفتوح العين في المضارع مع الماضي، وقد استقصيت الأفعال التي من هذا القبيل في القاموس واللسان فإذا جميعها محذوف، فالقاعدة فاسدة حتمًا.

٤- وعيب آخر يشبه فساد القاعدة لعدم انطباقها هو كثرة الشواذّ، فتراهم يعمدون إلى القاعدة، فيحوطونها بشروط، لكل شرط محترزات، حتى إذا انتهيت إلى آخر القاعدة، ووضعت مدخولها في يدك اليمنى، وما خرج عنها في يدك اليسرى، لألفيتَ ما خرج عن القاعدة أكثر مما دخل بها، فأحرِ بالكثير أن يكون هو القاعدة، ومثال ذلك قول ابن مالك

«فياءً الواو اقلبنَّ مدغما

وشذ معطى غير ما قد رسما».

فاطّـراد ذلك الشـاذّ فـي كل مـا كان علـى وزن فعلى وعين الفعـل همـزة كما في نحو (رؤيا نؤيـا) . . وورود التصحيح فى (ضيون) و(يـوم أَيْوَم)، و«عوى الذئـب عوية»، وورود عكس القاعدة في «هو نَهُوٌّ عن المنكر» و«عوى الكلب عوة» كل ذلك يجعل القاعدة لا طعم لها.

ومن يستعرض قاعدة قلب الواو والياء ألفًا لا يشك في أن ما خرج بالشـروط الأحد عشر أكثر مما دخل بها، وفي الأمثال أن رجلًا قالوا: إنه أبلـه أعطى حفنة من القمح أكثرها غَلَتٌ، وقيل له: اعزلْ الغَلَتَ عن القمح، فما كان منه إلا أن ماز القمح وأبقى الغلت، وضُرب بعمله المثلُ الحكيم، إنما تراد القواعد لتكون سـهلة المتنـاول لا لتكـون حزبًا يتلى فـي الصباح أو المسـاء أو تكـون لغـزًا يعمَّى. لقـد ذكرتني هذه القاعدة بمـا أنبأتنا به الصحف، وهي تقارن بين الدول في نسبة الأقليات في بلادهن، أن تعداد بولونيا أربعة وعشرون مليونًا، وأن الأقلية فيها ثمانية ملايين ونصف، فعددٌ هو أكثر من الثلث تعتبره السياسة الظالمة أقلية لا قيمة لها، كما هو عرف السياسـة، ولها في هذا مآرب، فهل تطغى العلوم على الحقائق مثل هذا الطغيان؟

٥- وفي الشـواذّ عيب آخر، وهـو أن إهمالها، وعدم البحث في أمرها إجحاف شائن بالمزية التي اختصت بها تلك الشواذّ، لا يليـق بالعقـل الباحـث الذي يريـد أن يصل إلـى الحقيقة في كل شـيء، ولا يتفق وما قامت عليـه البراهين من تعليل أعمال الجماهير تعليلًا دقيقًا.

وعلماء الماديات كلما سمعوا هيعة إلى شاذ طاروا إليها، فبحثوا ونقَّبوا واستدلوا، وعللوا فيأتون بالعجب العجاب، ويهتدون إلى أسباب الشذوذ، فتكون الأسباب قاعدة أخرى، ويكون الشذوذ رَسولًا بقاعدة جديدة، فلماذا لا يحذو علماءُ الأدبيات حذوهم، فيأتوا بالفاخر المستملح المفيد؟ وسوف نرى بعد الفراغ من هذه الرسالة إن شاء الله تعالى، أن الشذوذ تلاشى، حتى لا يكاد يوجد، وأن تلك الشواذ قواعد ذات مغزى خاص.

٦- ومن حق القواعد العلمية على من يستنبطونها ويضعونها أن يذكروا الأسباب التي كونت هذه القواعد، والعلل التي أنشأتها، فإن ذلك يكون أجدى على المتعلم بالفائدة، يساعده إنماء ملكة البحث والتعليل، والاستقصاء والاستنباط ويُذكِي فيه قوة الملاحظة، التي لها الفضل الأعظم في استحداث المخترعات، بملاحظة ما في الأشياء القديمة من الصفات التي لا تتفق مع نمو العمران، وبملاحظة ما في التجاريب أو الظواهر الطبيعية (أوثر هذه النسبة) من المزايا التي يمكن تصريف قوة الكون إلى ما يفيد المجموع البشري، هذا أمر لا شك فيه.

ويكون التعليل كذلك أدعى إلى قبول القواعد والإذعان لها؛ لما تحمله معها من المقدمات التي تُنبِئ بها وتدل عليها، وما الاقتناع في كل أنواع النظر إلا مبنيٌّ على معرفة الحكم والعلل والأسباب.

ولذلك جاء الأنبياء -صلوات الله عليهم وتسليماته- بالمعجزات والأراهيص توطئة للرسالة وتمهيدًا للعقول إلى قبولها؛ ولذلك يضع المشرِّعون المذكرات الإيضاحية ليستعين بها الناس على فهم روح القوانين وأغراضها، فتستقر المواد والأحكام موثوقًا بها مطمأنًا إليها.

ولكن كأنما اللغة العربية تعبدية لا يُعقَل ما فيها من الحكم، أو هي شيء غامض لا يُدرَك ما فيه من العِبَر، ولا ما له من المزية، فلا تعلَّل أمورها وأحكامها، إلا كما يحترق الشخص بالصاعقة تنزل من السماء فيعلَّل موته بالقضاء والقدر أو كما يعجز رجال البوليس عن معرفة أسباب الجريمة، فيحفظون أوراقها، بل كما يلعب الطفل الترنسفالي[٢٧] بقطع الماس يرشق بها زميله، وهو لا يفقه ما لها من رفعة القدر وسمو المنزلة.

فهم حين يُعلِّلون ويُبدلون يذكرون القواعدَ جافية ليس معها ما يسيغها من العلل والأسباب؛ ولذلك تُدرك السآمةُ الإنسانَ، ويعتريه الملل، وقلَّما يستوعبُ قواعدَ الإبدال إلا مستعينًا بحفظ الألفية مثلًا؛ لأن الحفظ هو الوعاء الضروري لكل شيء ليس فيه تعليل ولا تفكير.

وتلك منزلة أحط مما يجب للّغة من معرفة الذوق الكلامي، وهو كل ما في اللغات من العناصر التي تُخرِج الخطباء المفوهين والكتاب المؤثرين، والشعراء المُفلِقين، ومَنْ عَدم

(٢٧) مقاطعة في جنوب أفريقيا.

الذوقَ الكلاميَّ فإنما هو حيوان؛ ولذلك لا تفيد القواعد وحدها صونَ اللسان عن الخطأ، ما لم يستطعم المتعلمُ ذوق اللغة وحِكمَتَها. ولو بكثرة المران، فإن المران باستعمال ألفاظ اللغة في مواضعها يُكسِب شيئًا من هذا الذوق، فلا يقلْ قائلٌ إن الناس ينبغون في أفانين القول، وهم لا يعرفون عن القواعد كثيرًا ولا قليلًا.

وقد جربتُ مع كثير من التلاميذ طريقةَ تقويتهم في اللغة وأساليب الكتابة، بتفهيمهم القواعدَ واضحة متقنة، مع التمثيل تمثيلًا هو من روح التلميذ وعمله، وطريقة تقويتهم بالإكثار من إطلاعهم على الأساليب الراقية بالحفظ أو النماذج الإنشائية، أو بالتحليل والتركيب، فوجدتُ طريقة القواعد أعون بكثير على وصول التلميذ بسرعة إلى درجةٍ لا بأس بها من علم الكلام والأشخاص الذين ينبغون بالطريقة الأخرى، مثل الكاتب الإنجليزي (جوزيف كونراد)، الذي طارت الأنباء بروعة أسلوبه، وقد كتب إلى أحد أصدقائه رسالةً بأنه لم يفتح في حياته كتابًا لقواعد اللغة الإنجليزية، ومثل الشاعر المُفلِق محمود باشا سامي البارودي، هؤلاء النابغون يطَّلع الناس على نبوغهم وتفوقهم وهم لم يطلعوا على مقدار ما كابدوا من الدرس، درس الأساليب والتحصيل كمن يرى شخصًا فوق قُلّة الأهرام، فلا يقدّر المصاعب التي كابدها والأخطار التي استهدف لها.

وعلى كلّ حال فحيثما تُذكَر القواعد يجب أن تعلَّل، فذلك أزكى لها وأطهر.

ماذا من التعليل يناسب ما عليه اللغة من دقة الصنع فى قولهم «إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبت ألفًا»؟ وماذا منه في قولهم: «تقلب الياء أو الواو همزة إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة وفي اسم الفاعل من الفعل الأجوف وفي الجمع بعد ألف التكسير.. إلخ»؟ وماذا تجد سببًا في قولهم: «إذا اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء»؟ هل أجرمتْ هذه الصيغ حتى تستحق النفي تارة والإعدام تارة أخرى؟ وهل ترى شيئًا يُلمَح بذوقٍ أو يدل على اصطناعٍ وتفكيرٍ؟ وقد أسلفنا فضلًا عما في اللغات من دقة الصنع، جواهر نفيسة، صاغها الجمهور فكانت من دلائل نبالة ذوقه، ومن أسباب رقي الأجيال بعده. وسوف تجد في الإعلال الجديد ما يُشبِع العقلَ تعليلًا وتفكيرًا على إيجاز وقلة التطويل فيه. وبعدُ فهل تريد أن نذكر لك باب الإبدال من مختلف الكتب النحوية، لتؤمن بأن الإبدال فيها كما قدمنا هذا شيء يمكن الاقتناع بالقليل منه وقد ذكرنا، ولا تتسع له الرسالة.

٧- وإن بدا لهم أن يعللوا ويذكروا الأسباب والمناسبات، اطلعت منهم على ما لا يغني ولا يفيد، بل على ما يتخذه المتعلمون نكتا في الهذر والتلميح.

يقولون: «إن كانت لام فَعْلَى ياء سلمت في الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان، وقلبت واوا في الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى، فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل» فالتعليل بأن هذا الإعلال للفرق بين الاسم والصفة يُضحكك كثيرا إذا قرأت قبل هذا بسطر واحد في شرح الأشموني على الألفية قولهم: «إذا اعتلت لام فعلى فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء، فإن كانت واوا سلمت في الاسم نحو دعوى، وفي الصفة نحو نشوى، ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة» فهذا أنت ترى أن الفرق بين الاسم والصفة لم يكن ليعنيهم ولا يهمهم أمره في ذي الواو، فلماذا عناهم وهمهم في ذي الياء؟ لو كانت العلل التي ذكروها قد رسخ سنخها[٢٨] على أصل، واستقر عرفها على قرار لأتونا بالمفيد المقنع، وسوف ترى ثم تغرق في الضحك لا أدري أسخرية واستهزاء، أم حيرة وارتباكا، حين تقرأ بعد ذلك قولهم: «إذا اعتلت لام فُعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوًا فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا، وفي الصفة نحو القصيا، تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفرقوا في فعلى من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واوًا سلمت في الاسم نحو

(٢٨) -السِنْخُ: الأصلُ. وأَسْناخُ الأسنان: أصولها. وسَنَخَ في العِلْمِ سُنوخاً: رَسَخَ فيه. (الصحاح في اللغة).

حزوى اسم موضع قال الشاعر:

أدارا بحزوى هِجْتِ للعين عَبْرَةً

فماء الهوى يرفض أو يترقرق

فقد جعلوا هنا عكس ما جعلوا هناك، فلم تصلح العلة أن تكون مناطا للحكم، فهذا تعليل فاسد، ويزيده فسادًا وسوء حال أن الاسم الذي استحق الإعلال في الأولى لخفته!! لا أدري لماذا صار ثقيلا في الثانية حتى استحقت الصفة الإعلال دونه؟ فهذا تعليل غير مطرد، فلا يوثق به، ولا يكون تعليلا.

واللفظ لفظ، سواء أكان اسما أم صفة، فهما سيان على اللسان فمن أين جاءت الخفة للاسم وفاتت الصفة ألا إن التعليل غير هذا.

ومن مثل ما ذكروا: أن صيغة افعلَّ المضعف اللام، إنما لم تنقل فيها حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، في ابيض واسود ونحوهما لئلا يشتبه هذا المثال بمثال آخر إذ لو نقل لاستغنى عن همزة الوصل، ولقلبت الواو والياء ألفًا، فاشتبه بوزن اسم الفاعل، من فعل الثلاثي المضعف، فكانت ابيض تكون مثل باض من البضاضة[٢٩] فإذا قلت لهم: كيف يصح هذا التعليل، مع أن الاشتباه كثير جدًا في الصيغ العربية، ولذلك كانت حركات الإعراب لها فضل كبير في الفرق بين الصيغ، وفي فهم المعاني، إذا قلت هذا لم تلق إلا سكوتًا

(٢٩) رجل بَضٌّ بيّن البضاضة والبضوضة: إذا كان ناصع البياض في سِمَنٍ. (مقاييس اللغة: بَضّ).

يشهد بعجز هذه العلل، ويسجل ضعفها.

هل يمكن أن تدرك الفرق بين الماضي والأمر في كل صيغة تفاعَل إلا في عرض الكلام؟ فإذا قيل تشارك لم تفهم أنه ماض أو أمر، حتى نضعها في جملة تكون مميزة إحدى الصيغتين.

وكذلك لا ندرك الفرق بين الماضي المبني للمجهول، وبين الأمر في الثلاثي المضعف، فإذا قلنا: رد الكتاب، لم تميز إذا كان الكلام خبرًا أو إنشاء، أي إن رد ماض أو أمر، إلا بأمر آخر من الإعراب في كلمة الكتاب، أو الحالة التي عليها التخاطب، ومثل ما تقدم الماضي والأمر من تفعل المضعف العين، فكلمة تقدم، متحدة الهيئة في الماضي والأمر، إلا في حركة البناء في الماضي وسكونه في الأمر.

وغير هؤلاء الصيغ كثير، بل لو عددنا ألفاظهن وحدهن لأربت على الآلاف عدًا على أنهم قد أعلوا ولم يبالوا بالالتباس بين صيغتي الاسم، حيث ينبغي عدم الالتباس، لا بين الفعل والاسم اللذين يمتازان بأمور كثيرة. فلا فرق بين صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول في نحو مختار ومصطاد، فماذا يرون؟

٨- وفي إبدالهم شطط، وهو الغلو في تطبيق القاعدة، فإذا لم تنطبق، لم يحاولوا أن يعيدوا النظر فيها، ويتبينوا جهة القصور ولكن يعتسفون في الأشياء التي لم تنطبق عليها القاعدة، ويحملونها مالا تحتمل، حتى تدخل بنوع ما تحت

تلك القاعدة حتى كأنها شيء يأبى التحوير والتهذيب.

مرضت بأسناني مرضًا استدعى تغليف ثلاث منها بالذهب، وأخطأ الطبيب في قياس السن فجاء الغلاف أضيق منها، فجعل يحت من السن حتًا، لتناسب السن الغلاف، حتى أحسست بألم شديد نشأ من ذهاب الميناء، واقتراب العصب من الظهور، فقلت للطبيب: إنني أريد أن أضع غلافًا لسني، ولا أريد أن أضع سنًا للغلاف، وأقسم لقد تراجع خجلا، واضطر إلى تغيير ذلك الغلاف الضيق، وهكذا يصنع العلماء فيقولون: إن الواو في نحو مجال ومثال قلبت ألفًا لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن فهم لما وجدوا قاعدة قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، غير منطبقة تماما على مجال ومثال، لم يرضهم أن يعودوا عليها بالنظر وعمدوا إلى الماصدق نفسه، فانتحلوا فيه ما انتحلوا كأن الجزئيات هي التي تراد للقواعد، لا أن القواعد تراد للجزئيات، فهذا عيب الشطط الذي أسميه عكس النظر.

٩- ومن الإبدال مالا تحتمله إلا الجبال؛ لأن عيوبه فوق مقدور المشاعر والإحساس، فلن تلقاه نفس إلا بالاشمئزاز والنفور، ذلك هو باب البناء والتمرين وإنما يعرف الناس التمرين في فن من الفنون، أمثلة من تلك التي تدعو إليها حياة الفن وتنفع بها حياة ذلك الفن في حياة الناس. أما التمرين عندهم فهو كما يقول صاحب الشافية: «معنى قولهم: كيف

تبنى من كذا؟ أي: إذا ركبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس فكيف تنطق به؟» فالكلمات التي يراد صوغها على مثال كلمات أخرى، ليست مستعملة كتلك الأخرى، ولم ينطق العرب بها بل لا نستطيع استعمالها في شيء من حياتنا؛ لأنها لا تدل على معنى ما، ولا تصلح لأن يراد بها معنى، أو تستعمل استعمالا؛ لما فيها من الثقل والكراهية، وإنما يقصدون بها مران التلميذ فقط.

وقد أجمع علماء التربية، على أنه يجب أن تكون الأمثلة من الأمور المستعملة خارج معهد الدراسة والتعليم، حتى تكون صالحة للانتفاع بها في الحياة، والعقل من قبل علم التربية، ومن قبل علماء التربية، ينبه إلى أن يكون التمثيل من هذا القبيل، إذ هو يعرف أن العلوم طريق لدرك الحقائق، لا للتخيلات والظنون.

وما أشبه قولنا لشخص، كيف تبني من قرأ مثلا على مثال تحلئ؟ بقولنا لذلك الشخص نفسه إذا حفرت هنا حفرة عمقها مئة متر، فستجد خمس مئة ألف مارك ألماني، فإذا كدح حتى حصل على هذه الخمس مئة الألف، قلنا له: إنها لا تساوي مليما لأنها عملة بائدة، أبطلت ألمانيا التعامل بها، فأحرقها لتتدفأ بها، أو بطن بها حجرة نومك، وقل إني أنام في حجرة كلها فلوس، بل من علماء التربية من يعيب على الأمثلة عدم انطباقها على الحياة العملية، ولو كان عدم

الانطباق بسبب شيء من المغالاة.

دخل مفتش على مدرس حساب فوجده يكلف تلاميذه حل مسألة، ملخصها أن رجلا اشترى عربة ركوب وحصانين بمبلغ ثمانية آلاف وخمس مئة جنيه، وأن ثمن العربة خمسة آلاف، والباقي ثمن الحصانين، فعاب عليه هذا التقدير؛ لأنه غير مطابق للحقائق التي في الدنيا، وهذا يوقع في روع التلميذ أن العربات التي نستأجرها في ركوبنا تساوي نحو ذلك بل يربي ذلك في التلميذ على العموم طبيعة الخطأ في التقدير، وكم من داهية كانت نتيجة ذلك الخطأ الذي ربما كان معظمه من صنع أيدي المدرسين.

تبني من (أَمَّ) على مثال إصبع فتقول ائمم، من قرأ على مثال جعفر وزبرج وبرثن وقمطر فنقول قرأى على وزن سلمى وقرء على وزن هند والأصل قرئ وقرأ على وزن جمل، والأصل قرؤؤ وقرأي كقمطر والأصل قرأأ- أليس هذا من الهذر إن لم يكن من السفه ومضيعة العمر؟ أو ليس من العبث أن تبني من الهمزة على مثال أترجة فتقول (أُؤْأْأَةَ) بضم فسكون فضم فسكون ففتح وتقلب الثانية والرابعة واوين فتصير (أو أو ءه) ثم تقول: إنك تعمل في شيء من العلوم؟!

ولو أننا نضرب الأمثال في علومنا وتعليمنا على هذا النحو، لقلنا للتلميذ في علم الأشياء: أين الحيوان الذي له قرن من ذهب وقرن من فضة وشعره من الحرير الخالص؟ ولقلنا في

الحساب : تاجر اشترى خمسة آلاف رأس من البعوض بمبلغ ثمانية وخمسين مليارًا من الجنيهات . ولقلنا في التاريخ : من ذا الذي بنى المحيط الهادي؟ ولقلنا في الجغرافيا الاقتصادية : إذا أردت أن تزرع الحديد فأي الأقطار تختار لذلك؟ ولم نعد إذا عملنا شيئا من هذا أن نكون قد كتبنا في جريدة السيف والناس المقالة التي عنوانها كلام فارغ.

إما أن تكون الأمثال ينتفع بها في الحياة وإلا فلا أمثال بل قد يزيدون شروطًا في قواعد لإخراج مثل هذه الأبنية، التي لم يجعل الله لها وجودًا إلا في أدمغة المتخيلين الخراصين، فيقول الأشموني في قلب الواو والياء ألفًا : «الخامس أن يكون اتصالهما أصليًا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمي قلت : غزو ورمي، ولا تقلب الواو أو الياء ألفًا لأن اتصال الفتحة بهما عارض».

بل قد تكون القاعدة كلها من هذا القبيل كقوله :

وواوًا إثر الضم رد اليا متى
ألفى لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كمقدره
كذا إذا كسبعان صيره

فليس لدينا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة، إلا ما بنيته على وزن مقدرة، من الفعل رمى مثلا.

فما كان أغنانا عن الاحترار عن شيء لا يكون، والاستعداد

لدفع أمر هو رابع المستحيلات كما يقولون ! ! وهل يجوز للرجل أن يتجهز بجهاز المرأة، ويتخذ له مشطًا ومكحلة ومعبأة، خشية أن يندلق منه الحيض، فلا يستطيع إلى دفعه سبيلا؟ إن كان هذا يجوز، فإنه يجوز ذلك، فكلاهما أمر لا يعرض في الحياة.

١٠- والعلماء في مختلف الفنون والعلوم يردون الأشياء إلى أصولها، ويرجعونها إلى أروماتها، مستهدين القواعد، والتشابه والتضاد، وما إلى ذلك، مما تمكن إقامة البراهين القاطعة، أو الظنون القريبة، شهداء صادقة، تزكيه في ساحة الخصومة والجدل فعلماء (الفيلولوجيا) يرجعون اللغات إلى أصلين (الآرية، والسامية)، يستدلون على ذلك بما في اللغات الحديثة من الأنسال التي ترجع إليهما. وهم يقولون لعل هذين الأصلين كانا لغة واحدة، ولكنهم لا يتغلغلون في ذلك؛ لأنه ليس لديهم ما يثبته يقينًا أو ظنًا قريبًا.

وعلماء (البيولجيا) يقولون: إن الخيل والبغال من فصيلة واحدة، ويستدلون بالحفريات والمتحجرات على ذلك، ويجزمون بأن الخيل كانت لها أظلاف قبل أن يكون لها حوافر ويحتجون بتلك الحفريات أنفسها، ولها أظلاف لا حوافر وعلماء اللغة يرجعون المشتقات إلى الجوامد: المصادر، أو إلى المتصرفات: الأفعال، مستشهدين باستفاضة التوصل بأحدهما إلى الآخر طردًا وعكسًا.

فمراتب الانتقال في هذه الأشياء، وفي كل ما يقول العلماء فيه بالتحول والانتقال، تكون موجودة، أو يكون ثم ما يدل عليها، واعتبارهم للقضايا الحدسية مبني على ذلك، أي على وجود الرابطة بين المعنى المنتقل إليه تعقلا، وبين المعنى المنتقل منه، بل على قوة هذه الرابطة، بحيث لا يحتاج الانتقال الذهني إلى تمعن ورنو بصر، وكمثل ذلك الإبدال في قال وباع ونحوهما، فإن الصلة بين الأصل (قول وبيع) متينة، والانتقال هين، بحيث لا يحتاج إلى استعمال الأصل، بل يدرك الذهن- ذهن المتكلمين الأول. الثقل وهو يجري سريعا، فيجتازه دون أن يرسو عليه، ومن هذا القبيل كل باب الإبدال على ما أرى.

أما الإبدال الذي ذكروا، فقد تجاوزوا فيه كل المسافات التي يمكن فيها التطور، وقفزوا فيه قفزا هو أشبه بالطفرة، والطفرة محال.

مثال ذلك إبدالهم خطايا وهدايا ومطايا وأشباهها، فيقولون أصل الأولى خطيئة وهذا لا نزاع فيه، ثم يقولون صارت في الجمع خطايئ، بياء وبعدها همزة، ثم خطائي بهمزتين الأولى منهما مكسورة، ثم خطائي بهمزة مكسورة بعدها ياء، ثم خطاءَي بهمزة مفتوحة بعدها ياء، ثم خطاءا بهمزة مفتوحة بعدها ألف، ثم خطايا بياء بعدها ألف ويقولون: أصل الثانية هدية، ولا نزاع فيه، فجمعت هدايي بياءين، ثم هدائي بهمزة مكسورة بعدها ياء، ثم هداءَي بهمزة مفتوحة بعدها ياء، ثم

هـداءا بهمزة مفتوحـة بعدها ألف، ثـم هدايـا ويقولون: أصل الثالثـة مطية، فصارت مطايو بياء بعدها واو، ثم مطايي بياءين، ثم مطائي، بهمزة مكسورة بعدها ياء ثم مطاءَي بهمزة مفتوحة بعد ياء، ثم مطاءا ثم مطايا.

فهـم ينتقلـون إلـى خمس درجـات بعضها فـوق بعض، ولا يشـعرون بـأن هـذه الدرجـات الخمس، مسـافة طويلـة يجب الاسـتقرار أثناءهـا ولا يمكـن اجتيازها دفعة واحـدة، فضرورة التنقل فيها تشـهد بأن أحدها قد اسـتعمله العرب، وذلك شيء لا دليـل عليه، وليس في طبيعة أحدها ومزاجه ما يمكن معه أنه كان؛ لأن الجميع مستثقل مرذول، فكلامهم إذن مخالف للعلم من ناحيتين.

وتدل قواعدهم على أن الإبدال ذا المراتب، لابد أن يتعاقب، أي لا تحصـل المرتبـة الثانية إلا بعد الأولـى، وهكذا وفي هذا دلالـة صريحة على أن معنى إعلالهم مطايـا وخطايا، أن العرب اسـتعملوا الدرجـة الأولى فكانـت ثقيلـة، فاسـتعملوا الثانية فكانـت مثلها، وهلم جـرا، وذلك منتهى الحـدس والتخمين، الذي يجب أن تنزه عنه الحياة كلها فضلا عن العلوم وقواعدها.

يقولون في باب النسب: والأفصح في نحو مرمي مما إحدى ياءيـه زائدة حذفهما، وبعضهـم يحذف الأولـى ويقلب الثانية واوا، لكـن بعـد قلبها ألفـا لتحركها وانفتاح مـا قبلها، فنقول على الأولى مرميّ وعلى الثانية مرموي.

ويقولون في ذلك الباب أيضا في ياء المنقوص: «وأما الثالثة كشج وشذ فيجب قلبها واوا كألف نحو فتى وعصا تقول شجوى وشذوى، كما تقول فتوى وعصوى، ولا تقلب الياء واوا إلا بعد قلبها ألفا، ويتوصل لذلك بفتح ما قبلها كما سبق في مرمي، فهذه شهادة صريحة بأن مراتب الإعلال ليست فرضية، وإنما هي تحقيقية، وهذا هو القول الجزاف.

ثم هم يحترزون من توالي إعلالين، كما يقول الأشموني عند قول ابن مالك:

«وإن لحرفين ذا الإعلال استحق صحح أول»:

إن التصحيح لئلا يجتمع إعلالان وقال في شرح الكافية: إن توالي الإعلالين إجحاف ينبغي اجتنابه على الإطلاق، وهم يعلون حرفين متواليين في أمثال الكلمات المتقدمة إعلالا متواليا لخمس مرات.

سئلت فرخة، فقيل ما بال عرفك أحمر قانئا؟ فقالت: فريخة قيل: فما بال ذنبك أجرد منحولا؟ فقالت: شويخة، فصدق المثل: «كذبت الفرخة بين رأسها وذنبها».

ولئن سألتهم ما حملكم على أن تعملوا عملا ليس معه دليل؟ وتقولوا ما ليس لكم به علم؟ بل ما يقوم العلم على خلافه؟ قالوا: إن ذلك حمل للمعتل على الصحيح، فهدايا مثلا حمل على صحائف، وهم بذلك يغالطون أنفسهم، ويغلطون لأنهم دائما يقولون: إن للمعتل مزاجا ليس للصحيح، فالجمع بيض

وهِيــم لأبيض وأهيم، ليس له ميزان من الصحيح بكســر الأول ووزن مصون ومبيع عند سـيبويه، لا مثال له من الصحيح، تلك مــن ســوءات إبدالهم يجب أن تغطى بالإهمــال ويجب أن نصل إلــى الغاية من أقرب الطرق، فلا نقــول إلا ما قال الكوفيون، إن هذه الجموع على وزن فعالى، لا على فعائل ولا أدري للبصريين مرجحــا حملهــم على اختيــار الثاني وكلاهما مــن صيغ منتهى الجموع على أننا في العلوم لسنا عباد شيع وأحزاب.

١١- وكالنقــض الإجمالــي للإبــدال الــذي ذكــروه أنهم جعلوه بابا مســتقلا ثم جعلوا ذلــك الباب في أواخر الكتب، بل في أواخر الكتــب الكبيرة كأنه أمر صعب تنوء به كواهل الطلبة أن يفقهوه أو يســتطيعوا له حمــلا، وكأنه مثل الوقف والتصغير والنســب وسواهن، أنت لن تحتاج إليه إلا في حالة بعينهــا، ولــو أنني عذرتهــم لأن الصورة التي هــو عليها كما صنعوا تجعلــه حقيقة ثقيلا على النفس غير مقبول فإنني مع العذر الذي هو أشــبه بالذنب، أو الذنب نفســه، أقرر أن ذلك كان مضيعة لفائدته ودليلا على خســته في القواعد، وحقارة شأنه؛ لأن الطالب لن يصل إليه إلا وقد فرغ من إسناد الأفعال المعتلــة إلــى الضمائر البارزة، وفي ذلــك جانب من الإبدال، ثم من صياغة المصادر، ومن معرفة اسم الفاعل، وصوغ اسم المفعــول ويكون قد عرف صيغة التعجب، واســم التفضيل، وهلم دواليك، ولن يكون الإبدال في شــيء غير ما ذكر، ولن

يسلم شيء مما ذكر أن يكون فيه إبدال حتما.

فإذا كنا قد علمنا التلميذ ما ينبغي أن يعلم من الإبدال قبل أن نصل باب الإبدال، فما فائدة ذلك الباب حينئذ؟ ولماذا وضعناه؟ لا شك أن هذا فساد في الوضع وهو هنا كالنقض الإجمالي في الدليل ولو وزع باب الإبدال على أبواب القواعد، وذكر في كل باب منها ما تمس إليه الحاجة من الإبدال، لانتفعنا به على أكمل وجه، ولعلمنا التلميذ عند كل مناسبة ذوق اللغة، ودقة صنعتها، وجمال وضعها، وتهيئتها، فترسخ القواعد في نفسه من جهة، ويتربى عنده الذوق الكتابي من جهة أخرى، ولأمنا أن ترين اللوثة الأعجمية على قلوب أبنائنا، فيكرهون اللغة العربية، جهلا بها وإجراما منا نحن المدرسين.

وطالما سمعت من التلاميذ حين يريدون أن يعللوا قاعدة من قواعد اللغة العربية ويتذوقوا طعمها فيعجزون ولا يجدون في الكتب ما يريدون، أنهم يقولون: «هكذا أراد أبو الأسود الدؤلي بهذا أوصى الإمام علي» وحين نتأمل هذه الكلمات نجدهم يزدرون بنا، ويسجلون علينا وصمة التقصير الساحقة الرذيلة، فلبيكم يا أبناء العرب، وهاكم المعلل المعسول.

الفصل السابع
الإبدال الحديث

١- نريد أن يشمل الإبدال كل التغييرات التي تطرأ في مادة الكلمة وبنيتها من الحذف، والقلب، والإدغام، والتحويل والرد وما يعرض لهيئتها مع بقاء الصيغة وهو النقل فالحذف نحو يعد ويرث، والقلب مثل صام وقام والإدغام كعد ورد، والتحويل في اصطبر وادكر، والنقل مثال يقول ويبيع والرد في قاول بايع.

فالإبدال هو تغيير الكلمة من حال إلى حال أخرى، تغييرا لا يتعلق بالمعنى إفرادا أو تركيبا فكل تغيير بهذه المثابة إبدال ولو برد الحرف إلى أصله.

وبديهي (أوثر هذه النسبة) أن هذا الإبدال هو عمل الإنسان، الذي يسمونه المعنى الصدري، وأن الذي توصف به الكلمة على الحقيقة هو الأثر الذي يترتب على هذا العمل، وهو الذي يسمونه المعنى الحاصل بالمصدر، ومثل هذا لا يعنينا كثيرا لأن الألفاظ مادة مرنة، يمكن أن يلبسها كثير من المعاني.

٢- والسبب الذي دعا إلى هذا الإبدال، هو التخلص من الثقل، الذي نشأ عند تكون اللغة من توالي المقاطع الصوتية لتأليف الكلمات، فهو أداة للخفة، وسلم يصعد فيه اللسان إلى التلفظ اللطيف.

ليس هذا بدعا مني، ولكن سبق به عكاشة، فالإمام ابن الحاجب يقول في الشافية: «وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة

كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسم الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود والزيادة، وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف».

وما يقول النحويون في نحو قائل وبائع: إنه يجوز فيه التخفيف فمعناه أن تخفف الهمزة وتسهل، فلا ينطق بها قوية متينة، ولكن رخوة ناعمة فتكون كأنها الياء، لا على معنى أن النطق بها ياء أخف منه بها همزة لأن هذا ينقض الإبدال من أصله، ويقلبه رأسا على عقب، إذ الواو والياء هما الأصل، قلبتا في الفعل ألفا، ثم في اسم الفاعل همزة، للعلة التي سنذكرها لكن الذي يخالف هذا الأصل المجمع عليه، وهو أن الإبدال عمل تخفيفي، وصنعة تعبيدية، تجعل الكلمة ممهدة مقبولة ما يوجد في عرض كلامهم مشعرا بأن الإبدال عنوان الثقل مثل قول الأشموني: «وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل» فوجود مثل هذا الكلام في تضاعيف الكتب الموثوق بها وذيوعه على ألسنة المشتغلين بالعلم، يشوه الإبدال، ويمسخ حقيقته ويدع الإنسان في حيرة المنافقين، لا في يقين واضح، ولا في كفر صريح.

وبديهي (أوثر هذه النسبة) أن الثقل يعرض للفظ من حيث

هـو لفظ، لا فرق في ذلك بين الاسـم والفعـل؛ لأن المعنى في كل منهمـا غير ملحـوظ، ولا ملتفـت إليـه، إذ إن الثقل يلحق حتـى الكلمات المهملة والأصوات السـاذجة، إذا والينا النطق بهـا من مثل حروف الإبدال، ولذلـك يلحق الإبدال الباب الذي سـموه باب البناء والتمرين، كما ذكرنا آنفا، مع أن الألفاظ فيه لا معنى لها.

وعلـى ذلك ينبغي أن يدرك أن الإبـدال صفة لفظية، لا تمت إلى المعاني بسـبب، وليـس بينهما آصرة مـن أواصر القربى، فقولهم: «وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف» وقولهم: «يمنع مـن قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينـا لما في آخره زيادة تخص الأسـماء لأنه بتلـك الزيادة بَعُدَ شـبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل» كل هذا وأشـباهه كلام كان حقـه ألا يقـال، ويجـب بعـد الآن ألا يقـال.. وإنمـا يـدرك الإبدال الألفاظ على السـواء ولم يعتصـم الحرف منه إلا بـأن الحروف لا صيغ لها حتى يعرض لهـا ما يعرض لغيرها من الأسماء والأفعال.

٣- ويخـال بعـض النـاس أن الموانع التي تمنـع من حصول الشـيء يجب أن تتأخر عنـد الذكر عن الأسـباب؛ لأنهم يرون الأسـباب أمرا وجوديا والموانع أمرا عدميـا، وهذا كلام مزوق ظاهره، مهتـوك مهلهل باطنه؛ لأن الموانـع وجودية تؤدي إلى وجـوده، فالنظـر والمقارنة يجـب أن يكونا في وجود الشـيء

وعدمـه أيهما أولى؟ واعتدادهم بعدم الأسـباب مانعا، من قبيل الزبرج والطلاء.

ولمـا كان منع الإبدال معناه النطـق بالصيغة على ما تقتضي القواعد الأصلية، والخضوع للنظام العام، وكانت الموانع أولى بالذكر والتقديم؛ لأن عـدم الإبدال بهذا النظر أولى من وجوده ويشـهد الزمخشـري في المفصل بأن للإبـدال موانع إذ يقول: «والألف أبدلت مـن أختيها مطرد في نحو قال وباع ودعا ورمى وباب وناب، مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع مانع مـن الإبدال، ما في نحو رميا ودعـوا فهو يعتبر الألف التي تلت الواو والياء مانعا من قلب كل منهما ألفا، حتى لا نكون كالغزال الذي فر من الصياد فوقع في بئر على سـبع، فكان السـبع عليه شرا من الصياد لأن اجتماع ألفين أمر لا يطاق».

ويقول أيضا: «ويمتنع الاسـم من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائـه أو ما بعدهما، إذا لم يكن نحو الإقامة والاسـتقامة، ممـا يعتـل فعله، وذلـك قولهم حول وعوار ومشـوار وسـووق وغوور وطويل ومقاوم وأهوناء وشيوخ وهيام ومعايش وأبنياء».

وصاحـب الشـافية أيضا مثل صاحـب المفصـل، إذ يقول: «وصـح باب قوي وهـوي للإعلالين، وحيي لأنـه فرعه، أو لما يلـزم من يقـاي ويهاي، وكثـر الإدغام في باب حيـي للمثلين، وقد يكسـر الفاء بخلاف بـاب قوي لأن الإعـلال قبل الإدغام، ولذلـك قالوا يحيـا يقوى، احواوى يحـواوي وارعوى يرعوي،

فلـم يدغمـوا وجـاء احويواء واحويـاء، ومن قال اشـهباب قال احـوواء كاقتتل، ومن أدغم اقتتالا قال حـواء، وجاز الإدغام في أحيى واسـتحيى، بخـلاف أحيا واسـتحيا، وأمـا امتناعهم في يحيـى واسـتحيى، فلئـلا ينضم ما رفـض ضمه، ولـم يبنوا من بـاب قوي مثل ضرب ولا شـرف، كراهة قووت وقووت، ونحو القـوة والصوة والبو والجو محتمل للإدغام. فهنا انتحالات علل للتصحيـح بوجود مانع من الإبدال، وهي ولو أنها غير وجيهة، تدل على أن المتقدمين قد أحسـوا هذا المعنى، أي وجود شيء يمنع من الإبدال وصوروا هذا الإحساس تلك الصورة التي ترى.

والتعليل للتصحيح مبثوث في غير موضع من كتب القواعد، بل هو شائع في كثير من أنحاء الكتاب الواحد، ولذلك مثل من الشـافية نفسها، فهي تذكر: «وصح باب ما أفعله لعدم تصرفه، وأفعـل منه محمول عليه، أو للبس بالفعل، وازدوجوا واجتوروا لأنه بمعنى تفاعلوا، وباب اعور واسود للبس، وعور وسود لأنه بمعناه، وما تصرف مما صح صحيح أيضا، كأعورته واستعورته، ومبايـع وعاور وأسـود، ومن قال عار قال أعار واسـتعار وعائر، وصح تقوال وتسـيار للبـس، ومقوال ومخيـاط للبس، ومقول ومخيـط محذوفان منهما أو بمعناهما، وأعـل نحو يقوم ويبيع ومقـوم ومبيع بغيـر ذلك للبـس، ونحو جواد وطويـل وغيور. للإلبـاس، بفاعل، أو بفعل، أو لأنه ليس بجـار على الفعل، ولا موافـق، ونحو الجولان والحيـوان والصوري والحيدي، بحركة

الاسم على حركة مسماه، والموتان لأنه نقيضه، أو لأنه ليس بجار ولا موافق، ونحو أدور وأعين للإلباس أو لأنه ليس بجار ولا مخالف، ونحو جدول وخروع وعلبب، لمحافظة الإلحاق، أو للسكون المحض».

والإعلال خصوصا في الشافية مشحون بمثل هذه التعليلات للأسباب والموانع، والمدقق النظر فيها ينقدها بهذه الوجوه.

أ- أنها تعليلات جزئية لموانع جزئية، فهي لا تفيد قاعدة عامة، ولا تترك في ذهن من يعيها صورة شاملة يتكئ عليها فهذه علة لقوي وبابه، وتلك علة لما أفعله، وهاتيك علة لأفعل به، ورابعة للجولان والحيوان، وأخرى للموتان، ونحن نريد شيئا ينفع في الحياة وفي الممات.

ب - أنها تعليلات غير مناسبة، كاعتبار عدم التصرف مانعا من إعلال صيغة التعجب، فما للتصرف وما للإبدال؟ وليست بينهما مناسبة عقلية، ولاسيما وقد بينا أن الإبدال صناعة لفظية بحتة، لا شأن لها مع المعاني البتة قطعا، ثم لا سيما إذا كان كثير من الصيغ المتصرفة لا يدخله الإعلال.

ج - أنها غير معقولة لعدم اطرادها كتعليلهم عدم إعلال الموتان بأنه نقيض الحيوان وهذا النقد غير النقد لعدم المناسبة لأن هذا يقتضي أمرا غير صحيح وذاك لا يقتضي فكان ينبغي بناء على هذا المانع تصحيح كلمة حياة لأنها نقيض كلمة موت التي صححت ما دمنا نعتبر النقيض مانعا.

وأيا ما كان فهذه الموانع على علاتها ـ منقودة مقبولة أو مردودة ـ تدل على أن الفكرة جالت بخواطر السابقين قبلنا، وإن لم تكن نضجت بعد، فلا حرج علينا أن نبني على ما أسسوا.

٤ - والموانع التي لو وجد منها واحد في الكلمة، ومعه حرف يستوجب الإبدال وجب تصحيح ذلك الحرف، واعتباره صحيحا لا يدخله الإبدال - خمسة، وهي عامة شاملة، لا جزئيات ولا خصوصيات.

أ ـ وجود مد قبل حرف العلة مثل، طاوس، ديوان وإنما منع حرف المد من إبدال ما بعده؛ لأنه حرف صوتي فالنطق به يجعل الصوت مستعدا للإتيان بحرف العلة في يسر وسهولة، لا كلفة معهما بل النطق بحرف المد كأنه ابتداء للنطق بحرف العلة بعد إذ إنه حرف صوتي، وقد فتحنا بالمد باب الصوت فلم يبق إلا تكييفه وذلك التكييف هو حرف العلة وإن اعترى ثقل مع ذلك فإنه مقبول غير فاحش.

ب ـ وجود حرف مد بعد حرف العلة مثل طويل بيان طواويس.

وإنما كان هذا مانعا من الإبدال لأن حرف العلة لن يكون بعده حرف مد إلا وهو متحرك لأن المد إنما ينشأ من حركة قبله والحركة التي ينشأ منها المد حركة رخوة دائما، فهي ترسل إرسالا لا ضغط فيه، فيمكن احتمالها وقبولها على حرف العلة، وإن كان هو بطبعه نافرا عن الحركات؛ ولأنه لو أبدل حرف العلة حرف لين لكان ذلك أثقل؛ لأن الثقل في توالى لينين

كبير، لا نصير إليه إلا لضرورة قاسية، مثل: طاوس، داود، اللذين نتلقاهما عن غير العربية مكرهين، ولو أبدل حرف العلة هذا حرفا غير لين، كان هذا الإبدال عملا لا فائدة فيه، كما لو قيل: طبيل بدلا من طويل فلا يصار إليه، فلا جرم وجب أن يكون حرف المد بعد حرف العلة، من موانع إبدال حرف العلة المذكور.

ج ـ أن يتوالى موجبا إعلال فيكون تواليهما مانعا من إعلالهما كليهما، بل يعل أحدهما طلبا للخفة، ولا يعل الثاني، حتى لا ينعكس المراد، بخروج الشيء عن حده، فينقلب إلى ضده، وتضيع الصيغة من أيدينا فإن كان ثاني حرفي العلة لاما، أعل هو وصُحِّحَ الأول لأن آخر الكلمة يقبل الحركة؛ لأن حركة الآخر دائما رخوة، وإن حذف تركنا ثمة ما يدل عليه غالبا ـ وإن كان ثانيهما ليس لاما صحح هو وأعل الأول، والأمثلة لذلك، الحيا ـ الهوى ـ غاية ـ راية.

د ـ أن يكون الحرف أول ما ينطق به من الكلمة، ولذلك صح: يمن ـ يسر ـ وجد ـ ددن، لأن إبداله حرف مد غير ممكن إذ المد لا يكون إلا بعد شيء، وإبداله غير مد عمل ضائع ويشهد لذلك قول المفصل: «الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب، فثباتها على الصحة في نحو وعد وولد والوعد ـ وفي الفصل نفسه ـ والياء كالواو».

هـ ـ وجود امتياز للصيغة، يقتضي المحافظة عليها لتؤدي

المعنى المقصود منها، وتزجى المزية الخاصة التي فيها، فيبقى حرف العلة دون إبدال، ليكون التصحيح الذي فيه، كأنه أداة تنبيه إلى تلك المزية الخاصة، فهو يشبه الحروف الفخيمة Majescule التي في اللغات الفرنجية والتي رغب حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول - رحمه الله - في إدخالها على الحروف العربية لتؤدي مهمة ذلك التنبيه في الأسماء الأعلام، وفي ابتداء الجمل ـ وهذا المانع يهمنا كثيرا فنوضحه مفصلين تلك الصيغ، وما فيها من المزايا في الأفعال وفي الأسماء.

فالصيغ الممتازة في الأفعال، هي الصيغ التي يراد منها أن تدل على أمر زائد على الحدث وحصول الشيء، فإبقاء الحرف وعدم إبداله يزجي إلى متذوق اللغة وذلك المعنى الزائد على أصل الحدث، وهذا المغزى خاص بحروف العلة، أما الحروف الصحيحة فالإدغام فيها أبين من الفك في كسر العين وفتحها، فلذلك يغلب الإبدال مثل ود ورد، والضم أقوى من التضعيف، فلذلك وجب الفك في لبب، شرر والصيغ التي بهذه المثابة في الفعل المجرد كالآتي:

(أ) الصيغة التي تدل على حلية مثل ـ غيد، لمي، حوي.

(ب) الصيغة التي تدل على عيب مثل ـ عور، سود، عمي.

(جـ) الصيغة التي تدل على مكث مثل ـ هيؤ، قوي، هيم.

(د) الصيغة التي تدل على خلو مثل ـ صدي، بلي، شجي.

(هـ) الصيغة التي تدل على امتلاء مثل ـ روي، ألي.

فـلا تبدل واحـدة من هذه الصيـغ، للإيماء إلـى تلك الصفة الملحوظـة، زيـادة على معنى الفعل العام وهـو الحدث، وذلك ذوق لطيف.

أما الصيغ الزائدة في الأفعال فقانونها ما يأتي:

(أ) إذا كان الفعـل المزيـد مأخوذا من فعـل مجرد ممتاز لا إبدال فيه، بأن كان من إحدى الصيغ المتقدمة، وجب بقاء علته بدون إبدال، للمحافظة على تلك الصيغة، وصونها من الزوال، فيقال أغيدته واستغيدته، وتهايئا ويتساهل في الحرف الأخير؛ لأنـه في اللغة العربية ليس له كبيـر وزن لما في حركة الإعراب أو البناء من الأهمية الفائقة، فيقال مثلا: هوِي يهوى بكسر واو الماضي مع إبدال يائه ألفا في المضارع، وكأن ذلك اتكال على الماضي.

(ب) وإذا كانـت الزيـادة نفسـها حرفا من حـروف العلة، وجب بقاؤها حتى تؤدي الغرض الذي جاءت من أجله، مثل قوم اجلوذ اعشوشب فلو أعلت لفات الغرض من الزيادة.

(ج) وإذا كانـت الزيادة للإلحـاق كان إلحاقها غرضا تجب المحافظـة عليه فيبقى معه حرف العلة بغيـر تغيير ولا تبديل، مثل جلبب، جورب، بيطر، شريف.

والإلحاق في زعمي ضرب من الاشـتقاق من أسماء الذوات، الـذي يعجبني لما فيه مـن نمو اللغة وارتقائها ولما فيه من طرد

القواعد على وتيرة واحدة ولما فيه من المناسبة الذوقية اللغوية لعدم وجود فارق يصح أن يعتبر لغة من أسماء الذوات وأسماء المعاني، ولما فيه من قياس المساواة إذ توجد جوامد كثيرة اشتق العرب منها، مثل عانه، وجهه، سافه، افترس، جلبب، تعمم، فالمساواة بينها وبين كل جامد تستوجب ذلك وكأني بالنحويين يسمون ذلك إلحاقا لبخلهم، وعدم سماحهم بأخذ ألفاظ من أسماء الذوات، وما أظن ذلك يبق طويلًا، ولاسيما والمجمع اللغوي - إن شاء الله تعالى- لابد أن يأخذ هذه السلطة، سلطة التحكم في اللغة من أيدي النحاة.

(د) أما إذا كان المزيد من مادة غير ما ذكر، فهو خاضع للإبدال العام، مثل ـ انقاد ـ استفاد.

والصيغ الممتازة في الأسماء، هي الصيغ التي تدل على معنى أزيد من المسمى، وتستعمل لغرض خاص كالآتي:

(أ) صيغة التعجب مثل: ما أغيد الفتاة.

(ب) الصفة المشبهة مثل: أبيض.

(ج) أفعل التفضيل مثل: أطول.

(د) مصدر المرة مثل: نومة.

(هـ) اسم الآلة مثل: مخيط.

(و) الاسم الفرد الذي يسكن من وزنه ما يقابل حرف العلة مثل: ضيون.

(ز) صيغة التصغير: مثل، غزيل.

(ح) صيغة النسب: مثل، غنوي.

فالتعجب الذي دعا الاهتمام به إلى اختصاصه بصيغة، لا ينبغي التفريط في صيغته، حتى لا تأخذ وصفًا آخر، وتحول سيرة أخرى.

والصفة المشبهة التي تدل على الثبوت والدوام، تجب المحافظة على صيغتها إشعارًا بذلك الدوام، وصونًا له عن الفناء.

واسم التفضيل المنبئ بالترديد بين شيئين مع الحكم الفيصل بأرجحية أحدهما، يستأهل صونه عن الضياع في دهماء الصيغ، واسم المرة الذي قصد فيه غير الحدث بيان العدد: بل وتخصيصه بالوحدة يضيع إن أبدلنا صيغته.

واسم الآلة، حاجتنا إليه في الحياة جمة مستفيضة، تقتضي المحافظة على صيغته، ليحصل الانتباه إلى المعنى المقصود، عند سماعه لأول وهلة، من غير حاجة إلى تريث وتفكير، كذلك التفكير الذي يحصل مثلا للفرق بين المصدر الميمي، واسم المفعول واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي.

والاسم المفرد الذي سكن فيه حرف العلة، مثل ثور، أو حرف قبله مثل ضيون، لو أبدل لضاعت هذه الصيغة من المعتلات ولم يفهم أنه منها.

والتصغير والنسب مزيتهما ظاهرة جدًا ونظرًا إلى طبيعة الحرف الذي تتحقق به هذه الصيغة، وهو ياء التصغير وياء

النسب اختصا بإبدال خاص، لوجوب مراعاة هيئة الصيغة، مع مراعاة طبيعة الياء فيهما: ومن كلامهم: «التصغير كالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها» وفيه شعور كبير بحكم الصيغة. ويشعر به في كلا النسب والتصغير، رد المحذوف الباقي على اثنين في نحو يدوي ونحو يدية.

وما أنا انفردت بمراعاة حكم الصيغة، والانتباه إلى أنه مانع من موانع الإبدال، وإنما جمعته فقط، وشذبت ما فيه من نبو وشذوذ، حتى صار قاعدة برمتها، فكتب القواعد مبعثر فيها كثير من حكم الصيغة.

وكأن ابن بابشاذ هو أول من تنبه إلى حكم الصيغة وإن كان أخطأ في تعليله، ونقل الأشموني ذلك عنه في قلب الواو والياء ألفًا فقال: «وذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطًا آخر، وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض، واحترز بذلك عن القود، والحيد، والصيد».

وعقد صاحب الشافية فصلا يشبه هذا، نقلت منه الكثير عند نقد تعليلات الإبدال، وهو الذي استهله بقوله: «وصح باب ما أفعله لعدم تصرفه إلخ».

ويقول الأشموني في نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله: «الثاني ألا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشيء وأقومه، وأبين به وأقوم، حملوه على نظيره في الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل»، وانظر إلى كلمة (المزية) ففيها كل الجزالة والفائدة.

ويقـول عقيب ذلـك : «الثالث ألا يكون مضعـف اللام نحو ابيض واسـود ؛ لأنه لو أعل الإعـلال المذكور لقيل : باض وكان يظن أنه فاعل من البضاضة» .

وابن مالك يقول :

«وصـــــح عـــين فـــعـــل وفـــعـــلا
ذا أفـــعـــل كـــأغـــيـــد وأحـــــولا»

وكذلك يقول :

«ومفعل صحح كالمفعال» .

- وفي الشـافية جملة نفيسـة علـى إيجازها ، وكأن شـارحها الرضـي لم يتنبه لقيمتها ، فلم يوفها حقهـا من الإفاضة والبيان . على أن إيجازها ربما كان مقصودًا ، والإمام ابن الحاجب في إيجازه معـروف ، فأوجز على عادته وقال : «وما تصرف مما صح صحيح أيضا ، كأعورته واستعورته ، ومقاول ومبايع ، وعاور ، وأسود» .

فهذه كلها صيغ أهمل ما فيها من المعنى الشـامل ، واكتفوا بسـردها ، واعتبارها شـاذة ، فبـدت كأنها آحـاد لا قرابة بينها ، كمـا تتفـرق الحبات في سـمط دقيق طويل ، فيحسـبها الرائي متفرقات ، فلما جذبنا السمط من ناحيتيه ، تلاصقت وتضامت ، عقدًا منظما وقاعدة تقول : «الصيغ الممتازة لا يدخلها الإبدال»

٥- والموجـب العام للإبدال قـد ذكرناه ، وهو طلب الخفة ، ولكـن لا ينبغي أن يعتد بهذا وحـده ، ولابد من ذكر الموجبات التفصيلية ، وهي كما يلي .

(أ) ثقل الحركة على حرف العلة ثقلًا قويًا، مثل، قاض مبيع، مصون. فلو خفت نوعا احتملت، مثل: رضي، سرو، لتتسع اللغة.

(ب) مخالفة حرف العلة للحركة قبله، نحو: مقال مجال، مرمى.

لأن حرف العلة حرف تجويفي: فمخالفته لما قبله تستدعي صوتين متنافرين متواليين، وذلك لا شك ثقيل.

(ج) اجتماع حرفين متجانسين أو متقاربين، وهذا في طبيعة كل اللغات، مثل سيد، صف.

(د) لزوم تحريك حرف العلة حركة تساعد على ظهور الصيغة، مثل: قائل، صحائف، قلائد، قاوم، بايع.

(هـ) التنويع في الإبدال للتنويع في الصيغ، مثل قائل في الاسم، قاول في الفعل.

٦- وقواعد الإبدال كما يأتي على هذا الترتيب الإدغام؛ لأنه لا تحويل فيه، فهو أقرب إلى الصيغ التي لا إبدال فيها، فهو أقرب للنظام العام، ثم الإعلال بغير الحذف، ثم الهمزة، ثم الحذف.

٧- الإدغام:

القاعدة في الإدغام: «توالي حرفين من جنس واحد أو من جنسين متقاربين ثقيل»، ويتبع ذلك النتائج الآتية:

(أ) إذا كان أول الحرفين المتجانسين ساكنًا والثاني متحركًا

أدغما في النطق، واكتفي بكتابة واحد منهما، مثل در، كل، من الأسماء، ومثل صور، حير، من الأفعال.

(ب) إذا كان أول الحرفين المتجانسين متحركا والثاني ساكنًا، لم يكن ثمة موجب للإدغام؛ لأن إسكان الثاني هو حبس للصوت في الأول، فلا ثقل فيه مثل طووا.

(ج) إذا كان الحرفان المتجانسان متحركين يسكن الحرف الأول، ثم يدغمان، مثل رد.

(د) إذا كان قبل المتجانسين المتحركين ساكن نقلت حركة الأول منهما إليه، مثل: يرد، يفر، يظل.

(هـ) إذا كان الحرفان متقاربين، يقلب أضعفهما من جنس أقواهما ثم يدغمان، مثل: سيد، مرمي، مسلمي، (ي.و.ا) والياء أقوى، ثم الواو، ثم الألف.

(و) إذا دعت الصيغة الإسنادية لضمير متصل إلى إسكان الثاني وجب الفك؛ لأن موجبها وهو الإسناد الذي يتوقف عليه فهم المعنى، أقوى من الإدغام، ولأنه يزيل سبب الثقل كما في النتيجة (ب)، مثل: يشددن. رددت.

(ز) إذا دعت الصيغة الإسنادية لغير المتصل، إلى إسكان الحرف الثاني، جاز مراعاتها ومراعاة موجب الإدغام؛ لأن سكون الإدغام في مثل هذه الحالة، ليس أهم؛ لأن علامة الإسناد فيها وفي أمثالها قد لا تظهر، كحذف حرف العلة في الجزم الذي منشؤه عدم احتمال حرف العلة للسكون القوي،

وكالناقص تقدر عليه الحركات، فلذلك يجوز: لم يرد بالإدغام ولم يردد بالفك.

٨- الإعلال:

والقاعدة في الإعلال: «حروف العلة تجويفية: فهي لا تحتمل الحركة، ويناسبها أن تلين مع الحركة قبلها»، ويترتب على ذلك النتائج الآتية:

(أ) تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله: ولو ترتب على ذلك حذفه بعد ذلك، مثل: يقول، يبيع، إقامة.

(ب) إذا لزم تحريك الألف أو الواو أو الياء، بعد ألف تطلبها الصيغة، قلب الجميع همزة لتحتمل الحركة، مثل، قائل، بائع، نيائف، قلائد، سماء، بناء، حمراء.

(ج) إذا لزم تحريك الألف قبل ألف تطلبها الصيغة، ترد إلى أصلها في الثلاثي لتقبل الحركة، وتقلب ياء في الزائد على الثلاثة، ولم يرد إلى أصله لبعده بكثرة الزيادة، واختيرت الياء لأنها أقبل للحركة: مثل: رضيا، غزوا، عصوان، فتيان، اقتديا، مصطفيان.

(د) الحركة تقلب حرف العلة الذي بعدها مطلقًا: سواء أكان ساكنًا أم متحركا، حرفا آخر يناسبها.

الفتحة وبعدها واو	متحركة ـ قال، صام. ساكنة ـ مقال، مزاد.

الفتحة وبعدها ياء	متحركة ـ بات، باع. ساكنة ـ مسار، مفاض.
الضمة وبعدها ألف ـ بويع، قوتل.	
الضمة وبعدها ياء	متحركة ـ نهو ساكنة ـ موقن، موسر.
الكسرة وبعدها ألف ـ مصابيح	
الكسرة وبعدها واو	متحركة ـ قيام، قوي ساكنة ـ ميزان، كيزان.

٩- الهمزة:

ولما كانت الهمزة قريبة الشبه بالألف، أبدلت عند اجتماعها بأختها، إبدالا يشبه اجتماع ألفين، كالآتي:

(أ) إذا اجتمع همزتان وتحركت الأولى وسكنت الثانية، وجب جعل الثانية مدة من جنس حركة الأولى، إزالة للثقل الذي ينشأ من تحقيق الهمزتين بهذه الحالة؛ لأنه كريه يشبه صوت التقايؤ، مثل: آثر، أوثر، إيثارًا.

(ب) إذا تحركتا

	مفتوحة بعد فتح، مثل: أوادم جمع آدم.
قلبت الثانية واوًا	مفتوحة بعد ضم، مثل: أويدم تصغير آدم.

مضمومة بعد فتح مثل: أوب جمع أب بمعنى المرعى وما عدا هذا من الصور التي تنشأ من ضرب حركات الأولى في

حركات الثانية والتوصل إلى الأمثلة بباب البناء والتمرين أمر نصون أعمارنا وأوقاتنا من الضياع في أمثاله فإنما الحياة عمل لا ظنون.

١٠- الحذف:

والقاعدة في حذف حرف العلة: (إذا كان حرف العلة لا يمكن تصحيحه ولا إبداله حرفًا آخر يحذف) ولذلك أمثلة:

(أ) يعد وأمثالها، الأصل يوعد.	لا يمكن تصحيح الحرف للثقل ولا يمكن إعلاله؛ لأنه فاء الكلمة إذن: فليحذف.
(ب) مقول وأمثالها، الأصل مقوول.	لا يمكن تصحيح الحرف للثقل ولا يمكن إعلاله للساكنين إذن: فليحذف.
(ج) إقامة وأمثالها، الأصل إقوام.	لا يمكن تصحيحه لوجوب النقل في الحركة ولا يمكن إعلاله للساكنين إذن: فليحذف.
(د) قاض وأمثاله، الأصل قاضي.	لا يمكن تصحيح الحرف للثقل ولا يمكن إعلاله للكسر قبله فهو يقتضي الياء إذن: فليحذف.

وهذه القاعدة تجري تماما في حذف الهمزة إذا غيرت ألفاظها ومثاله :	
يكرم وأمثالها، الأصل يؤكرم.	الهمزة لا تبقى للثقل الهمزة ولا تبدل لأنها الفاء إذن : فلتحذف.

١١- الرد :

والقاعدة في الرد : (إذا حصل موجب الإبدال في كلمة كان فيها إبدال فإن الإبدال الجديد يكون بالرد) ولذلك أمثلة :

(أ) قال تنقل إلى صيغة فاعل فيجب تحريك ألف العلة فترد وتصير : قاول.

(ب) باع تنقل إلى صيغة فاعل فيجب تحريك ألف العلة فترد وتصير : بايع.

(ج) مفازة ـ تنقل إلى صيغة مفاعل فيجب تحريك ألفه فترد وتصير : مفاوز.

١٢- الاعتباران :

وإذا كان في الصيغة الواحدة اعتباران غير متلازمين فإنه يصح التعويل على كل منهما عند التساوي ويجب تقديم الأقوى منهما إذا لم يتساويا وذلك مثل :

(أ) حيي	١- وجود حرفين من جنس واحد. ٢- الصيغة لدلالتها على المكث.	الإدغام حيّ. الفك حيى.

(ب) وزان فعلى	١- موجب الإعلال للثقل. ٢- الصيغة لأنها أفعل تفضيل.	الإعلال تقوى. التصحيح صديا.	
(ج) لم يرد وأمثاله	١- موجب الإدغام ٢- سكون الجزم	الإدغام الفك	لم يرد لم يردد
(د) رددت	١- موجب الإدغام ٢- سكون البناء	السكون أقوى للصيغة	الفك

وإذا كان في الصيغة اعتباران تجب مراعاتهما معًا بأن كان أحدهما ملازمًا للثاني يجب أن يكون الإبدال مناسبًا لكليهما وذلك مثل إبدال التصغير والنسب فصيغة كل منهما تجب المحافظة عليها والياء في كل منهما تقتضي بطبيعتها عملًا مع حروف العلة فلذلك كان لهما إبدال خاص.

١٣- ولن نترك هذا الإبدال المختصر المعلل دون أن نلافق بينه وبين ذلك الإبدال ويكون اللفاق بالنظر إلى القواعد التي ذكروها هل تشملها قاعدتنا؟ وبالنظر إلى ما سموه شواذ هل بقي على شذوذه أم له معنى جامع يشمله فهو وأضرابه قاعدة خاصة؟

واخترت قواعد ابن مالك وشواذه لأنها مع استيفائها جميع ما ذكروه منظمة نوعًا ما والناظر في الجدول الآتي يتبين هذا الإبدال الجديد لكل ما في الإبدال القديم ويتبين كذلك ما في الشواذ من المعنى العام.

القاعدة القديمة	القاعدة الجديدة	الشواذ	المزية
فأبدل الهمزة من واو ويا	الإعلال – ب –	قاول. بايع غزو. ظبي	الإبدال بالرد الصيغة
وفي فاعل ما أعلّ	الإعلال – ب –	عاور. عاين	الصيغة
والمد زيد ثالثًا	الإعلال – ب –	مفاوز معايش	الإبدال بالرد لا موجب للإبدال لعدم الثقل فالذي فيها تصحيح وبقاء الياء التي كانت في المفرد
		قساور (سباع)	الصيغة
كذلك ثاني لينين	الإعلال – ب –	يوم أيوم، يين	الصيغة
وافتح ورد الهمز	–	هراوى	لا إعلال في كل هذه القاعدة
وهمزًا أول إلخ	الإعلال – ب –		
ومدًا أبدل	الهمزة – أ –		
إن يفتح إثر ضم	الهمزة – ب –		
ويا اقلب ألفا	الإعلال – د –		
كسرًا تلا			

القاعدة القديمة	القاعدة الجديدة	الشواذ	المزية
أو ياء تصغير بواو ذا افعلا	الاعتباران الإعلال – د –		
في مصدر المعتل عينًا وجمع ذي عين أعل أو سكن	الإعلال – د – الصيغة	والفعل منه صحيح وصححوا فعله	الصيغة الصيغة، على أنه لا يصح دائمًا بدليل ثيرة لأن جمع التكسير لا يحافظ فيه على صيغة المفرد فضلًا عن إعلالها
والواو لا ما بعد فتح يا انقلب إبدال واو بعد ضم من ألف ويا كموقن بذالها اعترف ويكسر المضموم في جمع	سبق فسادها الإعلال – د – الإعلال – د – الصيغة		

القاعدة القديمة	القاعدة الجديدة	الشواذ	المزية
واواً إثر الضم رد والياء	الإعلال – د –		
وإن تكن عينًا لفعلى من لام فعلى اسمًا أتى الواو بدل	الاعتباران		
إن يسكن السابق من واو ويا	الإدغام – أ –	طويل ضيون. أيوم عوية	المد الصيغة »
من واو أو ياء بتحريك أصل	الإعلال – د –	عوض. حول سور	»
إن حرك التالي وإن سكن كف	هذا الشرط غير لازم	بيان: طويل خورنق غزوا. رميا	المد الصيغة فيهما إبدال الرد
وصح عين فعل وفعلا	الصيغة	علوي	الاعتباران

القاعدة القديمة	القاعدة الجديدة	الشواذ	المزية
وإن لحرفين ذا الإعلال استحق	الموانع – ٣ –		
وعين ما آخره لساكن صح ما لم يكن فعل تعجب ومفعل صحح وألف الإفعال واستفعال وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضًا قمن كذاك ذا وجهين جا الفعول فا أمر أو مضارع من كوعد وحذف همز أفعل	الصيغة الإعلال – أ – الصيغة الصيغة الإعلال – أ – مع الحذف – أ – الاعتباران الحذف – أ – الحذف – أ –	أعول إعوالا استغيل	الصيغة

فحـق علينا بعد هـذا أن نؤمن بما في الشـواذ من المزايا أي بأنه لا شواذ.

١٤- والواجـب كمـا قدمنا في نقد الإبـدال القديم أن يوزع الإبـدال على أبـواب القواعد توزيعًا مناسـبًا لهـا بحيث توضع القاعدة من الإبدال عند أول باب مناسب لها وإذا طرأت مناسبة لهـا في باب آخـر انتفع بها فـي ذلك الباب الآخر بالاسـتذكار والتطبيـق حوالـة علـى معلـوم حتى يمكـن الانتفـاع بالإبدال وبقواعـده كما ينبغـي وليتذوق المتعلم طعـم اللغة عند تناول صناعتها أولا بأول فيعرف أسرارها ويبوئها المكانة اللائقة بها من بين اللغات.

ومـا أحسـن مـا صنع علمـاء القواعـد حين ذكـروا في باب التصغير وباب النسـب إبدالهما الخاص بهما ولو كانوا ذكروا المناسبات لزادوا جمالاً.

ولو كانت قواعـد اللغة العربية تبوب في كل الكتب باعتبار مناسـباتها بعضها لبعض، وتوقف بعضها على بعض، لأمكنني توزيـع الإبدال توزيعًا مرتبًـا تصاعديا في التركيب، أي أن أضع القاعدة الأولى في الباب الأول، وهكذا.

أمـا والتبويب لا يـزال موكولا إلـى ذوق المؤلف وأريحيته، فكل مـدرس، وكل مؤلـف، يرتب معلوماته سـواء في تحضير الـدروس، أو في إلقائهـا، أو في التواليف؛ ترتيبًـا خاصًا، كما يرتب كل بزَّاز مدارجه على وضع ممتاز؛ أما والأمر كذلك فإنني أرتكن في توزيع الإبدال على الأبواب أنفسـها، وعلى المناسبة

بيــن قاعدة الإبــدال وبين البــاب، دون نظر إلــى ترتيب عددي خاص؛ فحيثما يكن الباب تكن قواعد الإبدال المعمول بها فيه وإن لم يكن بد من باب الإبدال مستقلا؛ فلا أقل من الجمع بين الطريقتين.

الباب في القواعد	قاعدة الإبدال
تصريف الماضي إلى مضارع وأمر	
(١)	الحذف. يكرم
(٢)	الحذف. يعد
(٣)	التصحيح في فعل بكسر العين
تقسيم الفعل إلى معتل وصحيح	
(١)	إدغام المتماثلين
(٢)	تأثير الحركة على حرف العلة
إسناد الأفعال للضمائر	
(١)	رد الألف إلى أصلها
(٢)	قلب الألف ياء
(٣)	فك الإدغام
(٤)	الحذف مع واو الجماعة وياء المخاطبة
الجمع والتثنية	

الباب في القواعد	قاعدة الإبدال
(١)	رد الألف في المقصور
(٢)	قلب الألف في المقصور والمؤنث
المصادر	
(١)	التصحيح نحو قول. بيع
(٢)	تأثير الحركة في حرف العلة
(٣)	الحذف
اسم الفاعل	
(١)	قلب الألف همزة
(٢)	التصحيح في صيغ المبالغة
(٣)	التصحيح من الصيغ الممتازة
الصفة المشبهة	
(١)	التصحيح للامتياز
اسم المفعول	
(١)	النقل
(٢)	القلب
(٣)	الحذف
اسما الزمان والمكان	
(١)	النقل

الباب في القواعد	قاعدة الإبدال
(٢)	القلب
(٣)	الحذف
اسم التفضيل	
(١)	التصحيح
التعجب	
(١)	التصحيح
التصغير	
(١)	التصحيح
(٢)	الإبدال للاعتبارين
النسب	
(١)	التصحيح
(٢)	الإبدال للاعتبارين

١٥- ولـو أنني وجدت كتابًا واحدًا مـن كتب المتقدمين أو المتأخرين، قد عني بما عنيت به هذه الرسالة؛ لنسبت شيئًا من ذلـك أو كله إليه، على قـدر صنيعه؛ ولكنهم تعاقبوا متواثبين، فالإبدال في كتاب الأستاذ أحمد المراغي، هو الإبدال في كتاب قواعـد اللغة للمدارس الثانوية، وهو الإبدال في كتب الغابرين، لا خلاف إلا في شـيء يسير من الاختصار، وقد حاول الأستاذان

العناني والإسكندري؛ بيان نشأة اللغة، ووقفا بنا في تفسير آية:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾

(البقرة: ٣١)

مكان الإبهام.

وما الذي قدمت جميعه إلا محاولة لإصلاح علمي واسع أرجو أن أكون قد وصلت بها إلى الغاية؛ وأسلمتها إلى النهاية؛ والحمد لله الذي لا نهاية له ولا بداية، والصلاة والسلام على رسول الله مثال الكمال؛ وعلى صحبه والآل

بولكلي شارع ابن الوليدة نمرة ١٥ ليلة الاثنين ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٧ هـ/ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٩م.

فهرس المحتويات

تقديم ٣
حياته : ٣
مولده وذريته : ٣
تدرجه العلمي والوظيفي : ٤
غزارة علمه : ٥
الشيخ عبد الفتاح بدوي وجهاده العلمي : ٦
أولاً : الشيخ وعلم العروض : ٦
ثانيًا : الشيخ عبد الفتاح بدوي وقضية الأضداد في اللغة : .. ٨
ثالثًا : الشيخ والكتابة في التاريخ : ١٠
رابعًا : الشيخ وموقفه من كِتاب الفن القصصي
في القرآن الكريم لمحمد خلف الله : ١١
هذا الكتاب ١٨
مقدمة ٢٣
الفصل الأول تكوين اللغة ٢٥
الفصل الثاني واضع اللغة ٤١
الفصل الثالث نظام اللغة ٤٧
الفصل الرابع وضع اللغة ٥١
الفصل الخامس بنية اللغة ٥٨
الفصل السادس الإبدال ٧٥
الفصل السابع الإبدال الحديث ٩٨